بحث بعنوان

الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول النامية وعلاقته باتفاق TRIMS

إعداد الباحثة

لورنا عبد الله حامد الديب

باحثة دكتوراه – بقسم الاقتصاد والمالية العامة

إشراف

أ. د/ رضا عبد السلام

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة

كلية الحقوق – جامعة المنصورة

٢٠١٦

مقدمـــة البحث

أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخاصة في البلدان النامية، رافدًا مهما لتحقيق التنمية الشاملة. وتلعب الشركات متعددة الجنسيات دورًا حيويًا في اقتصادات تلـــك الـــدول فـــي واقعنـــا المعاصر، وهو مرشح لزيادة تأثيره في المستقبل؛ ويرجع ذلك إلى حاجة الدول النامية إلـــى جـــذب الاستثمار الأجنبي لإنشاء مشروعات ضخمة من أجل خلق فرص عمل للمواطنين، وتيسير الحصول على متطلبات الإنتاج لاسيما التكنولوجيا غير المتوفرة محليًا.

وعلى الرغم من أهمية الاستثمارات الأجنبية للدول النامية، إلا أنها تحرص على تقييد الرغبة الجامحة لهذه الشركات التي تدور في فلك الشركة الأم وتخضع لاستراتيجياتها، ولو تعارضت مـــع مصالح الدولة المضيفة. وتعد تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، من الأدوات التي تلجأ لها الـــدول المضيفة لتقييد نشاط هذه الشركات، وتحرص من خلالها على تحقيق أكبر استفادة من الاستثمارات الأجنبية. وعلى النقيض من ذلك، ترى الدول المتقدمة أن هذه التدابير تعد تشويهًا للتجارة الدوليـــة. ولذلك، سعت سعيًا حثيثًا لإلغاء هذه التدابير. وهو ما تحقق بموجب اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة في إطار منظمة التجارة الدولية باعتباره أحد الاتفاقات المنبثقة عن اتفاقية الجات.

وتشمل تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة العامة مجموعة واسعة من متطلبات الأداء والحوافز التي تفرضها الحكومات في البلد المضيف على المستثمرين الأجانب. ويمكن استخدام هذه التدابير لتحقيق العديد من أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية، مثل تشجيع الصادرات من البلد المضيف، خفض الواردات من قبل المستثمر الأجنبي، وخلق فرص العمل، ونقل التكنولوجيا.

- إشكالية البحث:

تلجأ العديد من الدول النامية، عند وضع الإطار التنظيمي الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر، إلى استخدام تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة كأداة لتحقيق أهداف مختلفة؛ فعلى سبيل المثال، تلجأ الدول المضيفة إلى متطلبات المكون المحلي لإجبار المستثمرين الأجانب على شراء نسبة من مدخلات الإنتاج من مصادر محلية، الأمر الذي ينعكس إيجابيًا على اقتصاد تلك الدول من خلال خلق فرص عمل محلية، وتعزيز نقل التكنولوجيا المتقدمة، وتحسين الخلل في الميزان التجاري.

بيد أن استخدام تلك التدابير قد يأتي بنتائج عكسية، ويؤثر سلبًا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول، خاصة في ظل التنافس المحموم بين الدول على جذب مزيد من الاستثمارات

الأجنبية إليها. ولذلك، تتمحور إشكالية البحث حول بيان مدى فعالية هذه التدابير في تحقيق أهدافها، وكيفية تحقيق التوازن بين رغبة الدول المضيفة في حماية اقتصادها من سطوة الشركات الأجنبية وتغلغلها في نظامها الاقتصادي، وبين حاجتها إلى تلك الاستثمارات لتحقيق التنمية لديها.

- منهج البحث:

سنتبع في دراسة موضوع البحث منهجًا مختلطًا يجمع بين:

أولا: المنهج التحليلي؛ حيث تقتضي طبيعة الدراسة تحليل الأطر التنظيمية في الدول النامية، وبيان مدى كفايتها وفعاليتها في تهيئة بيئة ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى الوقوف على أشكال فرض تلك التدابير، والأهداف التي تسعى إليها الدول المضيفة من وراء فرضها.

الثاني: المنهج المقارن، حيث تقوم الدراسة على بيان الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول النامية وعلاقته باتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة. ونجري هذه المقارنة بين أربع دول نامية فقط هي؛ الأرجنتين، المكسيك، باكستان، وإثيوبيا، وذلك في ضوء المعايير التالية:

١- مراعاة التنويع الجغرافي لهذه الدول، وبالتالي اختلاف الظروف والدوافع التي تقف وراء فرض تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة في كل منها.

٢- أنها جميعًا من الدول النامية التي نجحت في خلق بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة الأرجنتين والمكسيك.

٣- أن الدول الثلاث الأول، أعضاء في منظمة التجارة العالمية، ووقعت على اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، كما أنها تقدمت بطلب لتمديد الفترة الانتقالية بموجب المادة ٣/٥ من الاتفاق.

٤- نظرًا لأن المفاوضات المتعلقة بانضمام إثيوبيا إلى منظمة التجارة العالمية لا تزال سارية، فإن من مقتضيات هذا الانضمام، ضرورة التزامها الكامل باتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة.

- خطة البحث:

للوصول إلى الغاية المرجوة من هذا البحث فقد آثرنا تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول النامية

المبحث الثاني: العلاقة بين تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول

الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

في بعض الدول النامية

تمهيد وتقسيم:

يحظر اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة المعاملة التمييزية ضد الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة والتي تتحقق من خلال تطبيق بعض التدابير، كمتطلبات المكون المحلي، ومتطلبات توازن التجارة، ومتطلبات الأداء التصديري، على المستثمرين الأجانب. ويرجع ذلك إلى أن مثل هذه التدابير تتعارض مع أحكام اتفاقية الجات، وعلى وجه الخصوص مبدا المعاملة الوطنية، فضلا عن إلغاء القيود الكمية على الاستثمارات الأجنبية.

وأعلنت العديد من البلدان النامية أنها بحاجة إلى فترات إضافية، وذلك وفقًا للمادة ٣/٥ من اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، لتوفيق أوضاعها مع أحكام هذا الاتفاق ، نظرًا للصعوبات التي تواجهها في الوفاء بالالتزامات المفروضة عليها بموجبه. ونتيجة لذلك، وافق اجتماع المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في مايو ٢٠٠٠ إلى توجيه مجلس التجارة في السلع إلى النظر بشكل إيجابي للطلبات الفردية المقدمة من البلدان النامية من أجل تمديد الفترات الانتقالية لتنفيذ الاتفاق.

ولا يمكن الوقوف على أثر اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة على اقتصادات الدول النامية دون التعرض لبيان الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول، وتحديد التدابير التي تطبقها تلك الدول على المستثمرين الأجانب، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من وراء ذلك.

وبناء عليه، نتناول الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الأرجنتين والمكسيك، ثم نبين الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان وإثيوبيا، كل في مطلب مستقل كما يلي:

المطلب الأول

الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

في الأرجنتين والمكسيك

تتشابه كل من الأرجنتين والمكسيك في الظروف التي مر بها اقتصاد كل منهما؛ فضلا عن التدابير التي استخدمتها حكومة البلدين لمعالجة الاختلالات الاقتصادية لديها. هذا بالإضافة إلى الصعوبات التي واجهت كل منهما في تنفيذ الالتزامات المفروضة عليها بموجب اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، والتي دفعت حكومة البلدين إلى طلب الاستفادة من حكم المادة ٣/٥ من الاتفاق لتهيئة أوضاعها الاقتصادية لتتماشى مع أحكامه.

ونعرض هنا أولا: الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الأرجنتين، ثم نتلو ذلك ببيان الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في المكسيك على النحو التالي:

أولا: الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الأرجنتين:

أصبحت الأرجنتين، خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، واحدة من المستفيدين الرئيسيين من الاستثمار الأجنبي المباشر بين الاقتصادات الناشئة. وقد واكبت هذه الطفرة في الاستثمار الأجنبي المباشر وارتبطت ارتباطًا وثيقًا بالتحول الكبير في استراتيجيات التنمية لديها. وقد شملت الإصلاحات التي اتخذتها الدولة؛ تحرير التجارة ورأس المال، واستقلال البنك المركزي، فضلا عن تبني برنامج للخصخصة بعيد المدى، والذي بموجبه تمت خصخصة جميع الشركات الكبرى المملوكة للدولة، بما في ذلك المرافق العامة، وكذلك الشركة المنتجة للنفط[1].

ونتناول هنا الإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر داخل الأرجنتين، ثم نبين الاتجاهات الحديثة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بها، على النحو التالي:

١- الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الأرجنتين:

ينظم الاستثمار الأجنبي في الأرجنتين القانون الصادر بالمرسوم التنفيذي رقم ١٩٩٣/١٨٥٣. ويتميز هذا القانون بأنه وضع المستثمر الأجنبي على قدم المساواة مع المستثمر الوطني؛ حيث نص

(1) HUDNOVSKY (D.) and LÓPEZ (A.); Foreign investment and sustainable development in Argentina, PP.5:6. Available at: https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/857argentina.pdf

في مادته الأولى على أن يكون للمستثمرين الأجانب "نفس الحقوق والالتزامات التي يمنحها الدستور والقوانين المحلية للمستثمرين الوطنيين، ويخضعون لهذا القانون وغيرها من التشريعات الخاصة"[١].

ويعرف القانون في المادة الثانية الاستثمار الأجنبي بأنه: جميع المساهمات الرأسمالية الخاصة بالمستثمرين الأجانب والتي يتم استخدامها في الأنشطة الاقتصادية في الأرجنتين؛ وكذلك استحواذ المستثمرين الأجانب، بشكل كلي أو جزئي، على رأس مال أي من الشركات المحلية القائمة.

ويميز القانون بين نوعين من الشركات[٢]:

الأول: الشركات المحلية المؤسسة برؤوس الأموال الأجنبية؛ وتشمل جميع الشركات الموجودة داخل الدولة والتي يتملك فيها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أحد الأشخاص المقيمين في الخارج، سواء كان شخصًا طبيعيًا أم اعتباريًا، أكثر من ٤٩% من رأس مالها، أو يسيطر، بشكل مباشر أو غير مباشر، على عدد الأصوات اللازمة لاتخاذ القرارات في الجمعية العمومية للمساهمين في الشركة.

الثاني: الشركات المحلية المنشأة من رأس المال المحلي؛ فتشمل الشركات التي يمتلك الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين داخل البلاد نسبة ٥١% على الأقل من رأس مالها، كما يتحكمون في أغلبية الأصوات في اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين.

ويمثل هذا القانون نقطة تحول مهمة؛ حيث ألغى جميع القيود العامة التي كانت مفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر. وكما يشير البعض، فإن قانون الاستثمار الأجنبي لعام ١٩٧٦ وإن كان محورًا لتحول سياسة الدولة من التركيز على التحكم وتقييد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تشجيع هذا النوع من الاستثمار، فإن المرسوم التنفيذي رقم ١٩٩٣/١٨٥٣ قد أعاد التأكيد على مبادئ تشجيع الاستثمار الأجنبي وذلك بالسماح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار داخل الدولة دون الحاجة إلى الحصول على موافقة مسبقة بذلك، هذا فضلا عن ضمان حقهم في تحويل رؤوس أموالهم وما يجنونه من أرباح من هذه الاستثمارات إلى الخارج[٣].

---

(1) Decree No. 1853/93, Foreign Investments. It available at: http://www.wipo.int/edocs/ lexdocs/laws/en/ar/ar060en.pdf

(2) Legal Framework for Investments in Argentina 2010. Available at: http://clang.cancilleria. gov.ar/ userfiles/Argentina-Legal+Frameworkoct2010.pdf

(3) BOUZAS (R.) and CHUDNOVSKY (D.); Foreign Direct Investment and Sustainable Development: The Recent Argentine Experience, Country Report, International Institute for

وقد خرج هذا القانون على التنظيم الوارد في قانون نقل التكنولوجيا (٢٢٤٢٦) لسنة ١٩٨١ والذي ينص في المادة الثامنة منه على أن جميع التصرفات القانونية المبرمة بين شركات مستقلة، وكذلك بين شركة محلية مع شركة أجنبية أو إحدى الشركات التابعة لها والتي تسيطر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر تكون مسجلة في المعهد الوطني للتكنولوجيا[١].

وقد ساهمت الإصلاحات التي أدت إلى رفع القيود عن الاستثمار الأجنبي، والتي تمت في بداية التسعينيات من القرن الماضي، إسهامًا كبيرًا في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر. كذلك، فقد ترتب على إصدار قانون الطورائ الاقتصادية (٢٣٦٩٧)، وقانون إصلاح الدولة (٢٣٦٩٦)، في الأشهر الأولى من إدارة كارلوس منعم (١٩٨٩- ١٩٩٩) تحقيق مزيد من تخفيف القيود المتبقية على الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث أزال قانون الطوارئ الاقتصادية متطلبات الترخيص في مجال صناعة المعلومات والالكترونيات والاتصالات السلكية واللاسلكية، في حين وضع قانون إصلاح الدولة إطارًا عامًا لعملية تصفية القطاع العام؛ الأمر الذي نتج عنه تدفقات هائلة من رأس المال الأجنبي[٢].

وقد منح دستور ١٩٩٤ حق الأولوية للالتزامات الدولية على اللوائح والتنظيمات المحلية. ونتيجة لذلك، أصبحت تلك الالتزامات جزءًا لا يتجزأ من الإطار القانوني المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر. وتنشأ الالتزامات الدولية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر من مصدرين:

الأول: الالتزامات التي تعهدت بها الدولة في اتفاقات إقليمية أو متعددة الأطراف، والتي تتمثل في اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وأهمها اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، والاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس) والتي وقعت عليهما الأرجنتين وصادقت عليهما الحكومة.

الثاني: معاهدات الاستثمار الثنائية (Bilateral Investment Treaties)؛ والتي سعت من خلالها الحكومة الأرجنتينية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توقيع العديد من معاهدات

Sustainable Development, 2004, P. 5. Available at: http://www.iisd.org/pdf/2004/ investment_country_report_argentina.pdf

(1) Article (8), Decree No. 1853/93, Foreign Investments. Available at: http://www. wipo.int/edocs/lexdocs/ laws/en/ar/ar060en.pdf

(2) OSZLAK (O.); Building capacities for governance in Argentina, In World Conference on Governance, Manila, 1999, P. 3; BOUZAS (R) and CHUDNOVSKY (D); Op., Cit., P. 10; See also: DAHL (E.); Argentina's System of Foreign Investments, Fordham International Law Journal, Vol. 6, Issue (1), 1982, PP. 33:36. Available at: http://ir.lawnet.fordham.edu/ cgi/viewcontent.cgi?article=1056&context=ilj

الاستثمار الثنائية، التي تهدف إلى توفير حماية أكبر للمستثمر الأجنبي؛ حيث قامت الحكومة بالتوقيع على ما يزيد على خمسين معاهدة استثمار ثنائية خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، ويكون للمستثمرين الأجانب، بموجب العديد من هذه الاتفاقات، الحق في رفع الدعاوى المتعلقة باستثماراتهم مباشرة أمام محاكم التحكيم الدولية، وعدم اللجوء إلى القضاء المحلي(١).

وفي نطاق السوق المشتركة، قامت الأرجنتين، في عام ١٩٩٤، بالتوقيع على بروتوكول كولونيا Protocol of Colonia المتعلق بتعزيز وتشجيع الاستثمارات المتبادلة بين الدول الأعضاء. ويمنح البروتوكول المستثمرين من الدول الأعضاء في السوق حق الاستفادة من مبدأ الدولة الأكثر رعاية، ومعايير المعاملة الوطنية. وباستثناء صناعة السيارات، يحظر الاتفاق فرض متطلبات الأداء على المستثمرين. وفي حالة وجود خلاف بين الدولة والمستثمر الأجنبي، يكون للأخير الاختيار بين المحاكم المحلية، أو اللجوء إلى التحكيم الدولي، أو إلى إحدى هيئات التحكيم الإقليمية(٢).

٢- الاتجاهات الحديثة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

نتج عن تزامن الإصلاحات الموجهة نحو السوق المحلية، مع توافر البيئة المالية الدولية المواتية، أن أصبحت الأرجنتين من الدول الكبرى الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، أو الاستثمار في المحفظة Portfolio Investment؛ حيث قفز حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أربعة مليارات دولار في الفترة ما بين ١٩٩٢ – ١٩٩٥، إلى ثمانية مليارات دولار في الفترة ما بين ١٩٩٦-١٩٩٨، وبلغت هذه الاستثمارات ذروتها في منتصف عام ١٩٩٩ حيث اقتربت من ٢٤ مليار دولار(٣).

(1) United Nations Conference On Trade And Development; Elimination Of Trims: The Experience Of Selected Developing Countries, United Nations Publication, UNCTAD/ITE/IIA/2007/6, P. 14. Available at: http://unctad.org/en/Docs/iteiia20076_en.pdf.

(2) LEATHLEY (CH.); International dispute resolution in Latin America: an institutional overview, Kluwer Law International, 2007, P. 159; Protocol of Colonia for the Promotion and Reciprocal Protection of Investments in the Mercosur (Colonial Protocol), Mercosur/CMC/Dec. No. 11/93, 17 January 1994; LAIRD (S.), MERCOSUR: objectives and achievements, WTO Staff Working Paper, No. TPRD -97- 02), P. 18. Available at: https://www.econstor.eu/dspace/bitstream/10419/90655/1/77592475X.pdf.

(3) CLINE (W. R.); Restoring economic growth in Argentina, World Bank Publications, Vol. 3158, 2003, P.6.

بيد أنه نتيجة انخفاض قيمة العملة البرازيلية في يناير ١٩٩٩، فقد زادت حدة الركود الاقتصادي في الأرجنتين؛ حيث انخفضت صادرات الأرجنتين مع فقدان القدرة التنافسية النسبية، والتباطؤ في الاقتصاد البرازيلي. كذلك، فقد أدى عدم اليقين المتزايد بين المشتغلين في السوق حول قدرة الحكومة على الحفاظ على قابلية تحويل البيزو الأرجنتيني وتسديد ديونها، إلى انخفاض التدفقات الرأسمالية من عشرة مليارات دولار إلى ملياري دولار فقط في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٢. كما أدى تخفيض قيمة العملة في عام ٢٠٠١، إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١١% في عام ٢٠٠٢[١].

وقد انعكس انخفاض استثمارات المحافظ والاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة الأزمة الاقتصادية التي حدثت في نهاية فترة التسعينيات من القرن الماضي على الاقتصاد الأرجنتيني من ناحيتين: الأولى؛ أنها أدخلت الاقتصاد الأرجنتيني في حالة من الركود لمدة أربع سنوات. الثانية؛ أنها أدت إلى هجوم المستثمرين في البورصة ضد البرازيل والتي كانت وجهة الأرجنتين الرئيسية للتصدير[٢].

وقد سجلت إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأرجنتين تحسناً طفيفاً بعد عام ٢٠٠٤، حيث إرتفعت إلى ٥,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٥، بينما بلغت ٩,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٨، ثم عادت للتراجع مرة ثانية عام ٢٠٠٩ مسجلة أربعة مليارات دولار، ثم عادت إلى الارتفاع مرة أخرى لتسجل ٦,٢ مليار دولار على ٢٠١٠[٣].

(1) UNCTAD; Elimination of TRIMS, Op., Cit., P. 15.
(2) HUDNOVSKY (D.) and LÓPEZ (A.); Op., Cit., P. 12.
(3) CABALLERO (A. I.); Inward FDI in Argentina and its policy context, Transnational Corporations Review, Vol. 4, No. (1), 2012, P. 6. Available at: http://www.tnc-online.net/pic/20150207120050700.pdf

Annex Table 2. Argentina: Inward FDI flows, 2000-2010 (US$ Billion)

Economy	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Argentina	10.4	2.2	2.1	1.7	4.1	5.3	5.5	6.5	9.7	4.0	6.2
Memorandum: comparator economies											
Brazil	32.8	22.5	16.6	10.1	18.1	15.1	18.8	34.6	45.1	25.6	48.5
Mexico	18.1	27.6	15.1	11.4	16.6	22.4	19.8	29.7	25.9	15.2	17.7
Chile	4.9	4.2	2.6	4.3	7.2	7.0	7.3	12.6	16.8	12.9	15.1
Colombia	2.4	2.5	2.1	1.7	3.1	10.3	6.7	9.0	10.6	7.1	6.8
Peru	0.8	1.1	2.2	1.4	1.6	2.6	3.5	5.5	6.9	5.6	7.3

Source: UNCTAD ´s FDI/ TNC database, available at: www.unctad.org/fstatistics

ويشير الجدول التالي[1] إلى تذبذب حجم صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الواردة إلى الأرجنتين في الفترة ما بين ٢٠٠٠- ٢٠١٠، حيث سجلت انخفاضًا كبيرًا خلال هذه الفترة، وإن شهدت زيادة محدودة في الفترة ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩، وكذلك ما بين ٢٠١٢- ٢٠١٣، إلا أن السمة المشتركة لهذه التدفقات تتمثل في كونها تدفقات منخفضة مقارنة بالفترة السابقة، حيث بلغت أقصى زيادة لها ١,٤ مليار دولار، وهو أقل من نسبة الانخفاض الذي تردت له في الفترة ما بين ٢٠٠٠- ٢٠٠٣.

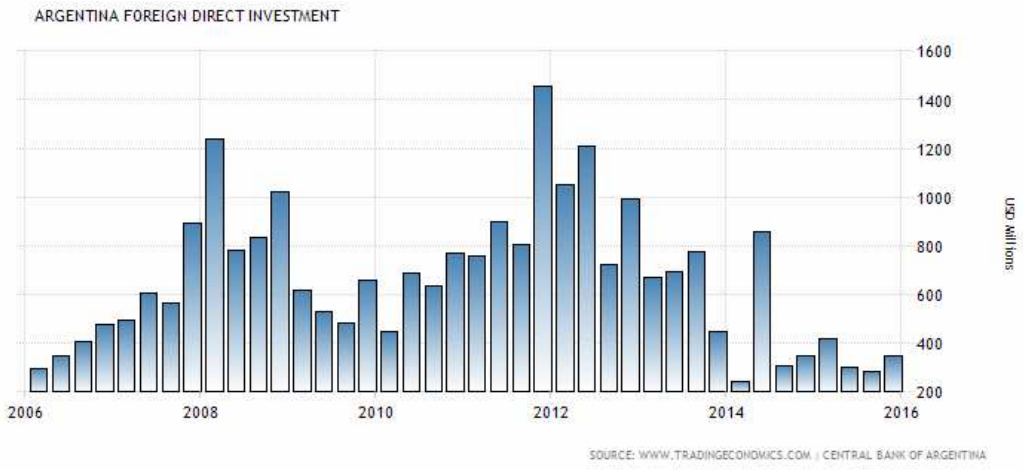

ويرجع البعض هذا الانخفاض، بالإضافة إلى غيره من العوامل، إلى ارتفاع معدل الفساد في الأرجنتين عن المعدلات العالمية. ومع ذلك فإنها تأتي في المرتبة الرابعة، بعد البرازيل وتشيلي

(1) Available at: http://www.tradingeconomics.com/argentina/foreign-direct-investment

وكولومبيا، من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث بلغ حجم تدفقات الاستثمار الواردة إليها نسبة ٨% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى أمريكا اللاتينية[١].

وقد تركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البداية في قطاع المرافق العامة – لاسيما الكهرباء والغاز والمياه – الأمر الذي يعكس الاهتمام الكبير بعملية الخصخصة خلال النصف الأول من التسعينيات. وقد استأثرت هذه القطاعات على حوالي ثلث إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٧، وإن انخفضت هذه النسب بعد عام ١٩٩٨[٢]، حيث وصلت ١٩٧ مليون دولار عام ٢٠٠١، بينما بلغت ٤٧ مليون دولار عام ٢٠٠٥، وأخذت في التراجع المستمر في الفترة التالية إلى أن شهدت تحسناً طفيفاً عام ٢٠١٠ حيث بلغت ١٢٨ مليون دولار[٣].

Table II.1. FDI inflows by sector 1993–2004
(Millions of dollars)

	Year											
Industry	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
Petroleum	277	502	436	1 046	105	1 313	17 830	2 689	796	995	-221	2 067
Mining	-6	17	140	682	72	11	15	48	103	138	69	198
Manufacturing	858	1 798	2 186	2 776	3 308	1 147	1 950	1 487	49	988	1 229	1 221
Electricity, gas and water	1 116	124	1 111	681	1 527	932	951	446	197	109	33	170
Commerce	42	339	318	523	150	699	742	51	662	-23	241	-3
Transportation/communication	-19	245	634	145	845	260	714	3 870	167	-538	-355	-202
Banking	418	160	512	747	2 366	1 757	746	382	235	-9	246	158
Others	106	452	272	350	788	1 173	1 038	1 445	-42	489	645	665
Total	2 793	3 637	5 610	6 951	9 161	7 292	23 986	10 418	2 166	2 149	1 887	4 274

Source: Argentina Ministry of Economy.

أما في مجال الصناعات التحويلية، فقد تركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي بشكل رئيس حول صناعة السيارات خلال فترة التسعينيات. وقد زادت هذه الاستثمارات بشكل كبير في هذا القطاع خصوصًا بين عامي ١٩٩٥– ١٩٩٧، حيث بلغت قيمتها ١,٠٨٢ مليار دولار[٤].

(1) HUDNOVSKY (D.) and LÓPEZ (A.); Op., Cit., P. 12.
(2) UNCTAD; Elimination of TRIMS, Op., Cit., P. 15.
(3) UNCTAD; Investment Country Profiles Argentina, February 2012, P. 6. Available at: http://unctad.org/ en/PublicationsLibrary/webdiaeia2012d5_en.pdf
(4) UNCTAD; Elimination of TRIMS, Op., Cit., P. 15.

Table II.2. FDI flows by sector within the manufacturing industry, 1992-2004
(Millions of dollars)

Sector	Year												
	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
Foodstuff, beverages and tobacco	384	338	1 014	793	405	360	256	1 192	476	6	-133	268	419
Textiles and leather	-	39	-18	80	15	36	-5	-49	-12	-37	36	16	-18
Paper	-102	27	31	119	375	335	89	15	91	-195	78	41	91
Chemistry, rubber and plastics	217	350	325	792	937	770	232	762	695	395	171	538	-51
Cement and ceramics	33	47	26	33	20	51	306	0	-25	-35	12	55	2
Metal industry	-120	26	245	-31	86	569	96	-18	74	-20	819	246	122
Machinery and equipment	-152	-32	60	8	165	106	111	360	-64	-47	-75	-62	51
Automotive and transportation	373	64	116	392	774	1 082	65	-313	253	-17	80	42	606
Total	634	858	1 798	2 186	2 776	3 308	1 147	1 950	1 487	49	988	1 145	1 221

Source: Argentina Ministry of Economy.

وقد نتج عن الركود الاقتصادي الذي ضرب البلاد في عام ١٩٩٨، هبوطًا حادًا في الاستثمار الأجنبي المباشر بين عامي ١٩٩٧– ١٩٩٩؛ حيث تراجع النشاط الاقتصادي في أعقاب تخفيض قيمة العملة البرازيلية. كما أدى انخفاض تكاليف اليد العاملة إلى تحويل العديد من خطوط الإنتاج إلى البرازيل، سواء في صناعة السيارات أم مكوناتها، خاصة في الفترة ما بين ٢٠٠٠ –٢٠٠٥، ثم زادت تدفقات الاستثمار في هذا القطاع زيادة محدودة في الفترة التالية، حتى بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية فيه إلى ما يقرب من ١,٥ مليار دولار، وذلك باستثناء عام ٢٠٠٩ الذي سجل أعلى نسبة تراجع في حجم تدفقات الاستثمار في قطاع السيارات(١).

ثانيا: الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في المكسيك:

منذ تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بتحرير الاقتصاد في منتصف الثمانينات، كانت المكسيك واحدة من البلدان الرئيسة المستفيدة من الموارد الأجنبية في أمريكا اللاتينية. وعلى الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان منبوذًا في فترة السبعينيات، وكانت المكسيك تفضل عليه القروض المصرفية، إلا أنه أصبح ينظر إليه بصورة أكثر إيجابية في فترة الثمانينيات بسبب عدة عوامل منها:

(1) UNCTAD; Investment Country Profiles Argentina, February 2012, Op., Cit., P. 6; See Also: CABALLERO (A. I.); Op., Cit., PP. 6:7.

(أ) أن القروض المصرفية لم تعد متوفرة بعد أزمة الديون؛

(ب) اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر استقرارًا نظرًا لصعوبة سحب الأصول الرأسمالية الثابتة؛

(ج) اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر طريقة لاستيراد التكنولوجيا والمعرفة الإدارية؛

(د) الاستثمار الأجنبي المباشر يعد طريقة من طرق تيسير عمليات التصدير.

وكانت المكسيك، خلال الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٥، المتلقي الرئيس للاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية، بينما خلال الفترة ما بين ١٩٩٦-٢٠٠٠، جاءت في المرتبة الثانية بعد البرازيل. بالإضافة إلى ذلك، كانت المكسيك البلد الذي لديه أكبر عدد من اتفاقات التجارة الحرة في العالم، والتي بلغت اثنتا عشرة معاهدة، تشمل ٤٤ دولة تتضمن اثنين من أكبر الأسواق العالمية: السوق الأوروبي، وسوق أمريكا الشمالية. ويزيد من جاذبية هذا البلد للمستثمرين الأجانب، الوصول التفضيلي إلى الأسواق الرئيسية في العالم، فضلا عن موقعها الجغرافي[1].

وفي محاولة لزيادة الفوائد المتحققة من الاستثمار الأجنبي المباشر التي نفذت في الماضي، قامت الدولة بتطبيق العديد من السياسات العامة وصولا لهذه الغاية، من بينها عدد من إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة والتي تظل نتائج تطبيقها مثارًا للجدل.

ونتناول هنا السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن استعراض موجز لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك على النحو التالي.

١- السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر:

يتشابه التاريخ الاقتصادي المكسيكي مع كثير من اقتصادات البلدان النامية في أمريكا اللاتينية؛ حيث شهدت المكسيك خلال فترة الثلاثينيات من القرن الماضي المشاكل الاقتصادية المرتبطة بتقلبات الأسعار العالمية للسلع الأساسية، والموارد الاقتصادية والمالية الرئيسية. كما شهدت هذه الفترة عملية مكثفة من تأميم الموارد الطبيعية الأكثر أهمية، مثل النفط الخام. وأدركت الحكومة المكسيكية خلال الأربعينيات أن الدولة تحتاج إلى تبني سياسة التصنيع التي يمكن أن تقلل من

(1) UNCTAD; Elimination of TRIMS, Op., Cit., P. 51.

الاعتماد على السلع الأولية. ونظرًا لأن العديد من من دول أمريكا اللاتينية قد تبنت السياسات الحمائية على نطاق واسع لحماية عمليات التصنيع المحلية، فقد اعتبرت الحكومة المكسيكية أن سياسة إحلال التصنيع محل الاستيراد ستكون أكثر الاستراتيجيات القابلة للتطبيق التي تقود إلى تحقيق التنمية الاقتصادية. وقد انعكست هذه السياسة الحمائية، التي امتدت حتى منتصف الثمانينيات، على نمو الناتج المحلي السنوي الإجمالي بمعدل ٧%، وكان معدل التضخم السنوي في المتوسط أقل من ٥%[١].

وقد كان الاستثمار الأجنبي المباشر داعمًا لسياسات إحلال التصنيع محل الواردات التي اعتمدتها المكسيك بعد الحرب العالمية الثانية. وقدمت الشركات عبر الوطنية القدرات التكنولوجية والإدارية والتنظيمية اللازمة لعملية التصنيع وذلك من خلال إنشاء فروع لها داخل الدولة[٢]. ومع ذلك، فقد كانت السياسة المكسيكية مناهضة للاستثمار الأجنبي المباشر في ذلك الوقت؛ ففي أواخر الثلاثينيات من القرن الماضي، تم تخفيض الملكية الأجنبية في قطاعات المصارف والسكك الحديدية والطاقة الكهربائية والنفط؛ نظرًا للآثار السلبية التي نتجت عن تحويل الشركات عبر الوطنية لجانب كبير من أرباحها إلى الخارج والذي يعد، كما يراه البعض، سببًا رئيسًا وراء العجز في الحساب الجاري والمديونيات الضخمة التي تعاني منها المكسيك منذ أواخر الستينيات[٣].

ولكن بعد إدراك الدولة حاجتها إلى التكنولوجيا الحديثة، فقد تم السماح بالاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة التحويلية. وفي أوائل القرن العشرين، تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في استغلال الموارد الطبيعية، والاستثمار في المرافق العامة. وبدأ التحول إلى التصنيع للسوق الداخلية، والاستفادة من السياسات التي تهدف إلى تشجيع التنمية الصناعية؛ كالتعريفة الحمائية والقيود الكمية على الواردات، وحرية الوصول إلى توسيع البنية التحتية التي أقامتها الدولة،

(1) GALAN (B.I.V.); The effect of trade liberalization and foreign direct investment in Mexico, Doctoral dissertation, The University of Birmingham, 2006, P. 7. Available at: http://etheses.bham.ac.uk/89/1/ VasquezGalan06PhD.pdf?gathStatIcon=true

(2) GOLDSTEIN (A.); Foreign Direct Investment and Mexican Development-A Look at Recent Trends, Law and Business Review Of The Americas, Vol. 16, 2010, P. 673.

(3) PETERS (E.D.) and KIM (K.S.); From trade liberalization to economic integration: The case of Mexico, Helen Kellogg Institute for International Studies, University of Notre Dame, Working Paper (No. 187), 1993, P. 5. Available at: https://kellogg.nd.edu/publications/workingpapers/WPS/187.pdf; See also: WHITING (V.); The Political Economy of Foreign Investment in Mexico: Nationalism, Liberalism, and Constraints on Choice, Journal of Latin American Studies, (Baltimore and London: The Johns Hopkins University Press, 1992), Vol. 25, Issue (3), Oct. 1993, PP. 682-683.

والاستفادة من دعم المدخلات الأساسية مثل الطاقة، ... إلخ. وقد زادت وتيرة الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة حادة في الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٠، وذلك بفضل النمو الاقتصادي، واستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وسياسات الحكومة التي تهدف إلى حماية السوق المحلي، والاستثمارات الرأسمالية المدعومة، فضلا عن تعزيز القدرة الشرائية لشرائح كبيرة من السكان(١).

وقد تضمن القانون الصادر في عام ١٩٧٣ الجوانب القانونية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر. ويهدف القانون إلى تشجيع الاستثمار المكسيكي، وتنظيم الاستثمار الأجنبي. وجاء هذا القانون استجابة للاهتمامات القومية المتعلقة بنمو الاستثمار الأجنبي المباشر في المكسيك، والزيادة في عمليات الاستحواذ من جانب الشركات عبر الوطنية على الشركات المكسيكية القائمة، ومشاكل توازن المدفوعات المرتبطة بها. وقد أخضع القانون المستثمرين الأجانب لمتطلبات التسجيل في جميع الحالات، والتفاوض بشأن متطلبات الأداء امتلاك الأجانب أغلبية رأس المال.

وعلى الرغم من السماح للاستثمار الأجنبي المباشر بأن يلعب دورًا في إستراتيجية إحلال التصنيع محل الواردات، فقد سادت وجهة نظر معارضة لهذا الدور حتى منتصف الثمانينات. ونتيجة انهيار تلك الإستراتيجية، والآثار التي خلفتها أزمة الديون وغيرها من الصدمات الخارجية على الاقتصاد المحلي، فقد ظهرت الحاجة إلى إعادة التفكير في إستراتيجية التنمية المكسيكية، وإعادة النظر في السياسة الرسمية تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر. ولن تكتمل الجوانب المؤسسية للاقتصاد الكلي، وعملية الانفتاح التجاري دون الاعتراف بانخفاض المدخرات المحلية في المكسيك. وبالتالي، فقد كان من الضرورى تشجيع تدفق الموارد الإنتاجية من خلال جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. ومنذ ذلك الحين، اتخذت الدولة حزمة من الإصلاحات الاقتصادية، كان على رأسها تعديل القوانين واللوائح المعنية لتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الحدود الدستورية المفروضة على الملكية الأجنبية، والسيطرة والاستحواذ على بعض الأصول الوطنية(٢).

وفي عام ١٩٨٤ قررت اللجنة الوطنية للاستثمار الأجنبي إلغاء التصريح المسبق إذا كان رأس المال الأجنبي في الشركات المعنية لا يتجاوز ٤٩% من رأس مال الشركة، باستثناء قطاعات محدودة؛ كما يسمح بزيادة نسبة تملك المستثمر الأجنبي على ٥٠% من إجمالي رأس المال وذلك في

(1) WIONCZEK (M.); Industrialization, foreign capital and technology transfer: the Mexican experience 1930–85, Development and Change, Vol. 17, issue (2), PP. 285: 287.
(2) UNCTAD; Elimination of TRIMS, Op., Cit., PP. 41: 42.

الشركات ذات القدرات التكنولوجية، أو المعنية بالتصدير، وخلق فرص العمل، واستبدال التصنيع بالواردات، بل وصل الأمر للسماح بأن تصل نسبة تملك الأجانب إلى ١٠٠% من رأس المال في قطاعات خاصة تحددها الحكومة المكسيكية ممثلة في اللجنة الوطنية للاستثمارات الأجنبية (NCFI)[١].

وفي عام ١٩٩٣، سن الكونجرس المكسيكي قانوناً جديدًا للاستثمار الأجنبي، وذلك استجابة لموجة الإصلاح والتوجه نحو تحرير الاقتصاد المكسيكي التي بدأت في نهاية الثمانينيات. وبموجب هذا القانون تم خفض الإجراءات الإدارية، وتوفير الأمن القانوني والشفافية للمستثمر إلى حد بعيد. وقرر المشرع أيضًا السماح بدخول الاستثمار الأجنبي المباشر في الأنشطة غير المدرجة في القطاعات المحددة (البترول والبتروكيماويات الأساسية، الكهرباء، توليد الطاقة النووية، والمعادن المشعة، بعض خدمات النقل وطائفة من أنشطة الخدمات الأخرى). واتخذت القيود شكل حظر صريح للمشاركة في رأس المال، أو وضع حدود قصوى لهذه المشاركة.

والجدير بالملاحظة، أن السمة البارزة لهذا القانون تتمثل في عدم اللجوء إلى الحوافز لاجتذاب المستثمرين الأجانب، أو تحديد مواقع استثمارية بعينها، وذلك خلافا لقانون عام ١٩٧٣ الذي كان يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المناطق الصناعية في مدن؛ مكسيكو، ومونتيري، جوادالاجارا. وبالنسبة للصناعة التحويلية، فقد تمثلت مزايا هذا القانون في القضاء على القيود المفروضة على الحد الأقصى لملكية الأجانب في البتروكيماويات الثانوية، صناعة قطع غيار السيارات، وصناعة الحافلات والشاحنات، وباستثناء البتروكيماويات الأساسية وتصنيع الأسلحة والذخائر، فقد ترك قطاع الصناعة التحويلية مفتوحًا للاستثمار الأجنبي المباشر. وطبقا للمادة ٢٩ من القانون، فإنه يجب على اللجنة الوطنية للاستثمار الأجنبي أن تقوم بتقييم طلبات المستثمرين الأجانب وفقا للمعايير الأربعة التالية[٢]:

(أ) أثر المشروع على التوظيف والتدريب في مجال العمل؛

(ب) المساهمة في تطوير القدرات التكنولوجية؛

---

(1) PETERS (E.D.) and KIM (K.S.); Op., Cit., P. 17.

(2) VARGAS (J.A.); Mexico's Foreign Investment Act of 1993, *Loyola of Los Angeles International and Comparative Law Review*, Vol. 16, 1994, PP. 7:9. Available at: http://digitalcommons.lmu.edu/ilr/vol16/ iss4/3.

(ج) احترام القوانين البيئية والأنظمة؛

(د) المساهمة الكلية لزيادة القدرة التنافسية للهيكل الإنتاجي للدولة.

ويعد اتفاق التجارة الحرة بين دول أمريكا الشمالية (NAFTA) بمثابة أول اتفاق من نوعه لتوفير ضوابط للاستثمار الدولي، وبيئة حرة للتجارة في الخدمات. ويتضمن فصلا كاملا يتعلق بالاستثمار، ويضع إطارًا عامًا للتعامل مع الشركات الأجنبية[١].

والجدير بالذكر، أن التعديلات التي تمت عام ١٩٩٦ على قانون الاستثمار الأجنبي لعام ١٩٩٣، فضلا عن القواعد التي تم تنفيذها عام ١٩٩٨، أكدت توافق الإطار التنظيمي المكسيكي، واتفاق التجارة الحرة بين دول أمريكا الشمالية، بما في ذلك ما يتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية. وقد سمحت هذه التعديلات بمشاركة أكبر لرؤوس الأموال الأجنبية في العديد من الأنشطة في القطاع المالي؛ حيث تم رفع الحد الأقصي لنسبة مشاركة الأجانب إلى ٤٩% بدلا من ٣٠% في قانون عام ١٩٩٣. وتم رفع هذا الحد مرة أخرى في عام ١٩٩٩، والسماح بأن تكون أغلبية رأس مال الشركة مملوكًا للأجانب في العديد من أنشطة القطاع المالي. وقد مهدت هذه التغييرات الطريق لعمليات الشراء الضخمة من الشركات الأجنبية في القطاع المالي المكسيكي، بما في ذلك أكبر البنوك المكسيكية[٢].

وكانعكاس للإستراتيجية الجديدة للتنمية التي بدأ تنفيذها أوائل الثمانينيات والتي ركزت بشكل أكبر على التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر كمصادر لتمويل خطط التنمية، فضلا عن بدء تنفيذ اتفاق التجارة الحرة بين دول أمريكا الشمالية NAFTA، كانت الحكومة أحد المروجين الرئيسين لإزالة القيود المفروضة على الاستثمار الدولي. بالإضافة إلى التفاوض بشأن العديد من الاتفاقات التجارية. ونشطت الحكومة في التفاوض حول المعاهدات المتعلقة بتعزيز وحماية الاستثمارات المتبادلة مع بلدان مثل إسبانيا وسويسرا والأرجنتين. وتهدف هذه المعاهدات إلى تشجيع تدفقات رأس المال، توفير الأمن القانوني للمستثمرين في تلك البلدان، وتتضمن هذه المعاهدات بعض أحكام مماثلة لتلك الواردة في الفصل الحادي عشر من اتفاق التجارة الحرة بين دول أمريكا

---

(١) يمكن للاطلاع على نصوص هذا الاتفاق من خلال الرابط التالي:
http://www.italaw.com/sites/default/files/laws/italaw6187(14).pdf

(2) Doing Business In Mexico, 2015, Chapter 5, PP. 31:39. Available at: https://www.pwc.de/de/internationale-maerkte/assets/doing-business-mexico.pdf.

الشمالية NAFTA[١].

٢- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المكسيك:

لقد انعكست السياسات الإصلاحية إيجابيًا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المكسيك، والتي أصبحت أكثر الدول نجاحًا في جذب هذا النوع من الاستثمارات، ليس فقط على مستوى دول أمريكا اللاتينية، بل على مستوى العالم[٢].

فالمتتبع لحركة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المكسيك، يجد أنها قد زادت بشكل كبير منذ بداية الثمانينيات؛ ففي الفترة ما بين ١٩٨٠-١٩٨٥، وهي فترة الاقتصاد المغلق في المكسيك، كان متوسط التدفقات المالية حوالي ١,٣ مليار دولار، وبعد انضمام المكسيك إلى اتفاقية الجات، زاد هذا المتوسط إلى ٣,٥ مليار دولار خلال الفترة ما بين ١٩٨٦-١٩٩٣[٣].

والجدير بالذكر، أن التعديلات التي أدخلت على قانون الاستثمارات الأجنبية لعام ١٩٩٣، فضلا عن دخول اتفاق تحرير التجارة بين دول أمريكا الشمالية (NAFTA) حيز النفاذ بعد التوقيع عليه عام ١٩٩٤، أدت إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حتى وصلت إلى ما يزيد على ١٥ مليار دولار. وقد ساهمت اتفاقية التجارة الحرة وحدها في زيادة هذه التدفقات بنسبة ٦٠%[٤]. ويشير البعض إلى أن هذه الاتفاقية قد ساهمت في تدفق ما يزيد على ١٧٤ مليار دولار في الفترة ما بين ١٩٩٤ – ٢٠١٠ من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المكسيك[٥].

وبتتبع حركة التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى المكسيك في الفترة ما بين ١٩٩٤

---

(١) تضمن اتفاق التجارة الحرة بين دول أمريكا الشمالية NAFTA حظرًا صريحًا لتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، وأوجب الاتفاق إلغاء كافة التدابير المفروضة حالًا، وحظر فرض تدابير أخرى جديدة. بينما لم تتضمن الاتفاقية المبرمة بين المكسيك والاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٠ حظرًا ع لمتطلبات الأداء، واكتفت الاتفاقية بالنص على ضرورة إلغاء القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي تدريجيًا، فضلا عن حظر فرض تدابير جديدة على هذه الاستثمارات.

(2) GOLDSTEIN (A.); Op., Cit., P. 674.

(3) UNCTAD; Elimination of TRIMS, Op., Cit., P. 53.

(4) WALDKIRCH (A.); the New Regionalism' and Foreign Direct Investment: The Case of Mexico", Journal of International Trade and Economic Development, Vol. 12, No. 2, June 2003, P. 160.

(5) WALDKIRCH (A.); The effects of foreign direct investment in Mexico since NAFTA, The World Economy Journal, Vol. 33 (5), P. 4. Available at: https://core.ac.uk/download/files/432/12015816. pdf; See also: CHAPARRO (J.) and GABRIELA (D.A.L.); Sectoral and Regional Allocation of Foreign direct Investment in Mexico, University of Economics, Prague, Faculty of International Relations Working Papers, Volume VII, Jun. 2013, P. 9. http://vz.fmv.vse.cz/wp-content/uploads/06_ Lourdes2120.pdf

إلى ٢٠٠٤، يظهر انخفاض هذه التدفقات في عام ١٩٩٥ – ١٩٩٦ نتيجة الأزمة المالية التي قللت من جاذبية المكسيك للاستثمار الأجنبي بشكل فوري. ثم أعقب ذلك انخفاض آخر في عام ١٩٩٨ – ١٩٩٩، بشكل جزئي نتيجة لزيادة جاذبية الأسواق الناشئة الأخرى وأبرزها البرازيل(١).

وقد شهدت المكسيك طفرة كبيرة في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بفضل التعديلات التي أدخلت على قانون الاستثمار الأجنبي المتعلقة بتحرير القطاع المالي عام ٢٠٠١، ورفع الحد الأقصى لنسبة مساهمة الأجانب في هذا القطاع في المكسيك. وتعزى هذه الزيادة إلى عملية الاستحواذ على بنك BANAMEX من قبل CITIGROUP، والتي بلغت ١٢,٥ مليار دولار(٢).

بيد أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المكسيك قد تراوح بين الارتفاع والانخفاض في الأعوام التالية، بل إن الانخفاض كان السمة الغالبة لهذه التدفقات؛ حيث لم تتجاوز عشرة مليارات دولار إلا في عام ٢٠٠٧. إلا أن هذه التدفقات قد شهدت طفرة كبيرة في عام ٢٠١٣، وتجاوزت ٢٠ مليار دولار أمريكي، ثم عاد للانخفاض مرة ثانية حتى عام ٢٠١٦ كما هو مبين في الشكل التالي(٣):

(1) GALAN (B.I.V.); Op., Cit., P. 101; See also: DUSSEL PETERS (E.); The Impact f Foreign Direct Investment in Mexico, Working Group on Development and Environment in the Americas, April 2008, P. 9. Available at: https://ase.tufts.edu/gdae/Pubs/rp/DP11Dussel%20 PetersApr08.pdf; MÁTTAR (J.) and PERES (W.); Foreign investment in Mexico after economic reform, United Nations Publications, No. 10, July 2002. http://www. networkideas.org/featart/sep2002/mexico.pdf.

(2) PACHECO-LÓPEZ (P.); Foreign direct investment, exports and imports in Mexico, Department of Economics Discussion Paper, University of Kent, Working Paper No. 04, P. 11. Available at: http://www .econstor.eu/bitstream/10419/68087/1/387227547.pdf

(3) Available at: http://www.tradingeconomics.com/mexico/foreign-direct-investment.

وقد تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة على قطاع الصناعات التحويلية، على الرغم من أن حصتها قد تراجعت لصالح الاستثمار في قطاع الخدمات. واستحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على حوالي ٨٣% من إجمالي التدفقات الاستثمارية إلى المكسيك؛ حيث ضخت استثمارات تربو على ١٤٥ مليار دولار في الفترة ما بين ١٩٩٩ – ٢٠١١، منها ما يزيد على ٦٥ مليار دولار في قطاع الصناعات التحويلية وحده. أما دول الاتحاد الأوروبي فتعد ثاني أهم مستثمر في المكسيك؛ وتعد أسبانيا أكبر المستثمرين من دول الاتحاد الأوربي حيث بلغ حجم استثماراتها في المكسيك ما يزيد على ٤٢ مليار دولار، تليها هولندا باستثمارات تبلغ ٣٩ مليار دولار، ثم المملكة المتحدة بما يقرب من ٩ مليارات دولار. بينما يزيد حجم الاستثمارات الكندية في المكسيك على ١١ مليار دولار[1].

(1) UNCTAD; Elimination of TRIMS, Op., Cit., P. 54; See also: CHAPARRO (J.) and GABRIELA (D.A.L.); Op., Cit., PP. 11:13.

المطلب الثاني

الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

في باكستان وإثيوبيا

كانت باكستان واحدة من الدول التي طلبت من مجلس التجارة في السلع الاستفادة من المادة ٣/٥ من اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة وتمديد الفترة الانتقالية لمدة خمس سنوات أخرى حتى ديسمبر ٢٠٠٢. وقامت باكستان خلال هذه الفترة بإلغاء أغلب هذه التدابير. ومع ذلك، ظل تطبيق هذه التدابير في قطاع صناعة السيارات. وطلبت باكستان تمديد آخر لمدة ثلاث سنوات، حتى ٢٠٠٥، لإلغاء التدابير ذات الصلة بصناعة السيارات باعتبارها أحد المحركات الرئيسة للنمو الصناعي بها.

كذلك، تعد إثيوبيا من الدول التي حققت نموًا اقتصاديًا متزايدًا في العقود الأخيرة. وقد اتخذت الحكومة الإثيوبية العديد من الإصلاحات التي تهدف إلى تشجيع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتيسير دخول المستثمرين الأجانب إلى البلاد. كما وضعت الحكومة خطة طموحة لإدخال مزيد من التحسينات في كافة المجالات؛ الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، هذا فضلا عن تحسين البنية التحتية، والخدمات اللوجستية ، ورفع الكفاءة الإنتاجية للبلاد واستقطاب المشروعات كثيفة العمالة.

ونعرض أولا: الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان، ثم نتلو ذلك ببيان الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في أثيوبيا، وذلك على النحو التالي:

أولا: الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان:

كانت باكستان تتبع نظامًا أكثر انتقائية فيما يتعلق بمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث كان إنشاء المشروعات الاستثمارية يتوقف على منح التراخيص الاستثمارية، بهدف ضمان الاستخدام الأمثل للموارد. وكان الغرض من هذا الإجراء ضمان تأسيس المشروعات الاستثمارية ذات الأهمية الوطنية بمعرفة ومشاركة الحكومة. ولذلك، تم تشجيع مشروعات الاستثمار الأجنبي بالمشاركة في رأس المال مع المستثمرين المحليين، وفي المجالات التي تنطوي على نقل التكنولوجيا المتقدمة، المهارات الإدارية والتقنية، والخبرات التسويقية[1].

(1) KHAN (A.H.) and KIM (Y.H.); Foreign direct investment in Pakistan: policy issues and

ويتكون الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي في باكستان من ثلاثة قوانين رئيسة تتمثل في؛ قانون تشجيع وحماية الاستثمار لسنة ١٩٧٦، قانون الإصلاحات الاقتصادية عام ١٩٩٢، القانون الخاص بحسابات العملة الأجنبية لعام ٢٠٠١. هذا فضلا عن الاتفاقيات الثنائية مع عدد (٤٣) دولة تتضمن حماية الاستثمار، وتجنب الازدواج الضريبي. بالإضافة إلى قوانين حقوق الملكية الفكرية، والتي تتسق مع التزامات باكستان الدولية بموجب اتفاقية التريبس[١].

وقد كفل قانون تشجيع وحماية الاستثمار لسنة ١٩٧٦ الأمان القانوني للمستثمر الأجنبي من خلال حمايته ضد المصادرة، وفي حالة نزع الملكية، يمنحه تعويضًا عادلا وفوريًا. كما سمح بتحويل الأرباح الناشئة عن المشروع. فضلا عن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الموجهة للتصدير. كما تم إنشاء منطقة تجهيز الصادرات خالية من الرسوم الجمركية، فضلا عن منح الواردات والصادرات من السلع بعض الإعفاءات الضريبية. وعلى الرغم من هذه الحوافز، ظل الإطار التنظيمي في باكستان رادعا للاستثمار الأجنبي المباشر[٢].

وفي أواخر الثمانينيات، تبنت باكستان نظام أكثر تحررًا فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل؛ حيث اتخذت عدد من السياسات والتدابير التنظيمية لتحسين بيئة الأعمال بشكل عام وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تم إنشاء مجلس الاستثمار لمساعدة المستثمرين وتحديد فرص الاستثمار الأجنبي المباشر. هذا فضلا عن اتباع سياسة "الشباك الواحد One Window" للتغلب على البيروقراطية التي تؤخر إقامة المشروعات الجديدة، مع إلغاء شرط الترخيص المسبق لكل مشروع استثماري في مايو ١٩٩١، ما عدا بعض المشروعات المحددة[٣]. وبشكل عام، فقد طبقت نفس القواعد واللوائح الخاصة بالمستثمرين المحليين على الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك باستثناء الصناعات والقطاعات غير الصناعية المقصورة على

---

operational implications, EDRC (Economics and Development Resource Center) Report Series No. 66, 1999, P. 5. Available at: http://www.adb.org/sites/default/files/publication/28178/er066.pdf.

(1) KHAN (M.A.) and KHAN (S.A.); Foreign direct investment and economic growth in Pakistan: A sectoral analysis, Pakistan Institute of Development Economics Islamabad PIDE, working papers, No. 67, 2001, P.4. Available at: http://workspace.unpan.org/sites/internet/Documents/UNPAN93987.pdf

(2) UNCTAD; Elimination of TRIMS, Op., Cit., P. 70.

(3) Board of Investment; Foreign Direct Investment (FDI) Strategy 2013-17, PP. 24:25. Available at: http://boi.gov.pk/UploadedDocs/Downloads/InvestmentStrategy. pdf

المستثمرين المحليين[١].

واتخذت الحكومة مجموعة واسعة من الإجراءات، ومنحت العديد من الحوافز المتعلقة بالاستثمار، بما في ذلك التسهيلات الائتمانية، والحوافز الضريبية، وتحرير نظام الصرف الأجنبي، وإلغاء القيود على القروض الأجنبية؛ حيث أصبح للمستثمرين، الأجانب والمحليين على السواء، الحق في تحويل عملاتهم الأجنبية للخارج. كذلك، تم إلغاء الحصول على إذن سابق لسداد القروض الخارجية[٢].

يضاف إلى ذلك، أن قانون حماية الإصلاحات الاقتصادية لعام ١٩٩٢، قد وفر الغطاء القانوني للاستثمار الأجنبي. هذا فضلا عن تعزيز الحماية القانونية في سياسة الاستثمار الجديدة التي أعلنت في عام ٢٠٠٥، من أجل جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوسيع القاعدة الصناعية، من خلال تطوير البنية التحتية جنبا إلى جنب مع تطوير البرمجيات لتعزيز الصناعات الالكترونية، وفتح مزيد من القطاعات أمام المستثمرين الأجانب[٣].

وقد نتج عن اتباع سياسة الإصلاح الاقتصادي وتحرير نظام الاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان، في بداية التسعينيات من القرن الماضي، تحسن بيئة الاستثمار الأجنبي، وزادت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى باكستان حتى وصلت إلى ٣,٣ مليار دولار عام ١٩٩٥، إلا أنها انخفضت مرة أخرى إلى ٤٨٥ مليون دولار في ٢٠٠١، ثم ارتفعت مرة أخرى لتصل إلى ٥,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٧[٤]، ثم عاد إلى التراجع مرة أخرى منذ ذلك التاريخ بسبب عدم وجود بيئة مواتية للاستثمار في البلاد في السنوات الأخيرة[٥].

---

(1) ESFAHANI (HS); Institutions, private sector participation, and infrastructure development in Pakistan, Background Paper for Pakistan Project, Washington, D.C., The World Bank, 2010.

(2) ANWAR (T.); Impact of Globalization and Liberalization on Growth, Employment and Poverty: A Case Study of Pakistan, United Nations University, World Institute for Development Economics, (WIDER Discussion Paper No. (WDP 2002/17), 2002, PP. 5:6. Available at: http://www.eldis.org/vfile/upload/1/ document/0708/DOC8753.pdf

(3) SHAHZAD (N.) and ZAHID (M.); The Determinants of Foreign Direct Investment in Pakistan, Abasyn University Journal of Social Sciences, Vol. 4, Issue (2), 2012, P. 115. Available at: http://aupc.info/wp-content/uploads/2012/10/AJSS.Determinants-Vol-51-paper-8.pdf

(4) KHAN (A. H.); Foreign Direct Investment in Pakistan: Policies and Trends, the Pakistan Development Review, Vol. 36, Issue 4 Part II, 1997, P. 965. Available at: http://www.pide.org.pk/pdf/PDR/1997/ Volume4/959-985.pdf.

(5) KHAN (R.E.A.) and NAWAZ (M.A.); Economic Determinants of Foreign Direct Investment in PAKISTAN, Journal of Economics, Vol. 1, Issue (2), 2010, P. 100. Available at:

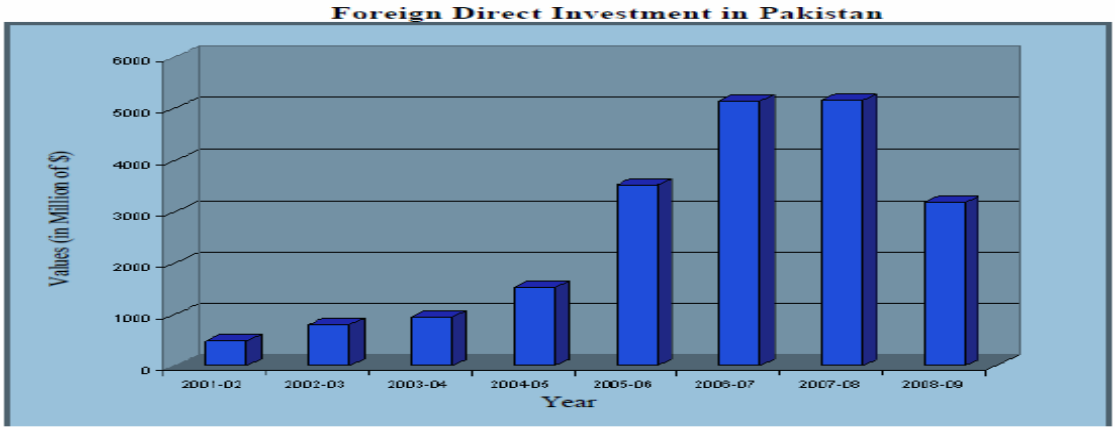

وقد تركزت الاستثمارات الأجنبية في بداية الأمر في قطاعات الطاقة والمواد الكيميائية والنقل والمنسوجات، ثم اتسعت لتشمل كافة القطاعات الاقتصادية تقريبًا. ويعد قطاع الخدمات القطاع الأبرز في اجتذاب قسمًا كبيرًا من الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا القطاع، تعد الاتصالات السلكية واللاسلكية المجال الأبرز في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تتجاوز ٣١% من إجمالي تلك الاستثمارات. ويأتي القطاع المالي في المرتبة الثانية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وذلك بسبب اتباع سياسة التحرير والخصخصة في هذا القطاع، ثم يأتي بعد ذلك قطاعات توليد الطاقة، واستخراج النفط والتنقيب عن الغاز باعتبارها القطاعات الأكثر جذبًا للاستثمار الأجنبي المباشر[١].

ثانيا: الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في إثيوبيا:

اتخذت الحكومة الإثيوبية العديد من الإصلاحات التي تهدف إلى تشجيع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتيسير دخول المستثمرين الأجانب إلى البلاد. وقد تم تنفيذ الإصلاحات الرئيسية منذ عام ١٩٩٢، استجابة لضغوط من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والجهات المانحة المختلفة بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحرير اقتصاد السوق[٢]. وشملت الإصلاحات؛ تحرير التجارة، خصخصة المؤسسات العامة، إصلاح القطاع المالي، تحرير الأسعار، والتحكم في

---

https://www.econ-jobs.com/research/9515-Economic-Determinants-of-Foreign-Direct-Investments-in-Pakistan.pdf: KHAN (M.A.) and KHAN (S.A.); Op., Cit., P. 5.

(1) KHAN (A. H.); Op., Cit., P. 964.

(2) ASSEFA (H.), BIENEN (D.) and CIURIAK (D.); Ethiopia's Investment Prospects: A Sectoral Overview, African Review of Economics and Finance Journal, Vol. 4, Issue (2), 2013, P.203. Available at: http://www.ajol.info/index.php/aref/article/viewFile/ 91174/ 80616; See also: ABATE (T.); Investment Law, P. 134. Available At: https://chilot.files. wordpress.com/2011/06/ investment-law.pdf.

سعر الصرف. كذلك، فقد تم تحرير نظام الاستثمار تمشيا مع سياسة التوجه نحو اقتصادات السوق. ومنذ عام ١٩٩٢، تم تعديل قانون الاستثمار أكثر من سبع مرات ليفتح مجالا أكبر من الصناعات والأنشطة الاقتصادية أمام المستثمرين الأجانب. ووفقًا للتعديل الأخير، فقد تم فتح قطاعي الاتصالات والطاقة أمام هؤلاء المستثمرين. وتحددت هيئة حكومية مستقلة تتمثل في لجنة الاستثمار الإثيوبية باعتبارها المؤسسة الوحيدة المعنية بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر(١).

وفي محاولة منها لتعزيز إثيوبيا كموقع للاستثمار الأجنبي المباشر، قامت وكالة الخصخصة الإثيوبية بإزالة العديد من القيود التنظيمية والسياسية التي عاني منها الاقتصاد الإثيوبي في الماضي، وأصبح نظام الاستثمار مفتوحًا نسبيًا. وقامت الحكومة بتقييد استخدام تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، كجزء من سياسة تحرير نظام الاستثمار، من أجل تحقيق أفضل جذب لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ومع ذلك، لا تزال هناك متطلبات الحد الأدنى لحجم المشاركة الأجنبية في المشاريع المشتركة، وإن كان هذا الشرط لا يطبق على المشروعات التي تقوم بتصدير ٧٥% من إنتاجها للخارج، أو تقوم بإعادة استثمار أرباحها داخل الدولة. هذا فضلا عن وجود بعض المجالات التي لا تزال مغلقة أمام الاستثمار الأجنبي، وبالتالي تكون محجوزة للمستثمرين المحليين(٢).

وفي محاولة أخرى لترسيخ تجارتها، وعملية إصلاح السياسات الاستثمارية الخاصة بها، تقدمت إثيوبيا في عام ٢٠٠٣ بطلب للحصول على عضوية منظمة التجارة الدولية، إيمانًا منها بأنها تمثل خطوة مهمة لاندماج البلاد في الاقتصاد العالمي، فضلا عن تعزيز مصداقيتها وسمعتها الدولية، والتغلب على المخاطر العالية نتيجة عدم اليقين الذي قد يتولد لدى المستثمرين، وهو ما يساعد على جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر النوعي الذي يساعد البلاد على تنويع قاعدتها الإنتاجية(٣):

وقد شهد الإطار التنظيمي الحاكم للاستثمار الأجنبي المباشر في إثيوبيا العديد من التغييرات

---

(١) تم تنفيذ هذه التعديلات بمقتضى العديد من إعلانات الاستثمار التي أصدرتها الحكومة الإثيوبية والتي من أهمها: ١٩٩٦/٧، ١٩٩٦/٣٧، ١٩٩٨/٣٥، ١٩٩٨/٣٦، ١٩٩٨/١٦، ١٩٩٩/١٦٨، ٢٠٠٢/٢٨٠، ٢٠٠٣/٣٧٥، وآخرها الإعلان رقم ٢٠١٢/٧٦٩. ويمكن الإطلاع على هذه الإعلانات جميعًا على الرابط التالي:
https://chilot.me/federal-laws/2/

(2) ESHETE (B.) and GEBRE (T.); Foreign Direct Investment Development between European Union and Least Developed Countries: Business Opportunities in Ethiopia, Thesis, Degree Program in International business, University of Applied science, May 2012, P. 83. Available At: https://www.pdffiller.com/en/ project/61710590.htm?form_id=49160371

(3) UNCTAD; Elimination of TRIMS, Op., Cit., P. 107.

ضمن سياسة الإصلاح الاقتصادي التي بدأت في عام ١٩٩٢. ويتحدد هذا الإطار بموجب إعلانات الاستثمار المتعاقبة التي تبين القطاعات الاقتصادية المفتوحة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وتضع المتطلبات المالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، والحوافز التي توفرها للاستثمار الأجنبي.

ونتناول هنا دراسة سياسة الاستثمار في إثيوبيا والاتجاهات الحديثة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاعي والتوزيع الإقليمي وهيكل الحوافز لجذب الاستثمارات الأجنبية.

١- القطاعات الاقتصادية المفتوحة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر:

وفقًا لإعلان الاستثمار رقم ٢٠١٢/٧٦٩[١]، واللائحة التنفيذية رقم ٢٠١٢/٢٧٠[٢]، فإن الحكومة الإثيوبية تحرص على تشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار في كافة القطاعات الصناعية، باستثناء تلك المخصصة حاليًا للاستثمار من قبل القطاعين الخاص والعام الإثيوبي منها؛ قطاع التجارة والتوزيع باستثناء توزيع الوقود، وبيع السلع المنتجة محليًا من مصانع الاستثمار الأجنبي المباشر في السوق المحلي؛ فضلا عن قطاع تجارة الجملة، وكذلك الاستيراد، باستثناء المدخلات المادية للمنتجات المعدة للتصدير؛ وأخيرًا قطاع الصادرات من البن الخام، والبذور الزيتية، والبقول، والجلود، تأجير السيارات، والنقل البري والبحري لأغراض تجارية؛ خدمات التخليص الجمركي والمتاحف والمسارح وقطاع الطباعة، الخدمات المصرفية والتأمين التجاري، وخدمات البث، وخدمات النقل الجوي[٣].

والجدير بالذكر، أنه على الرغم من أن أكثر الصناعات أصبحت مفتوحة الآن أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن الحكومة الإثيوبية، إيمانًا منها بأهمية هذا النوع من الاستثمار، ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، تقوم بمراجعة مستمرة للقطاعات المغلقة أمام الاستثمار الأجنبي، حتى أصبحت القطاعات المقصورة على المستثمرين المحليين لا تتجاوز ثمانية قطاعات فقط[٤].

---

(1) Proclamation No. 769/2012. Available at: http://www.addischamber.com/file/BUSINESSS UPPORT/20131113/769-2012-.pdf

(2) Council of Ministers Regulation No. 270/2012. Available at: http://www.2merkato.com/images/downloads/regulation_270_2012.pdf

(3) Investment Proclamations No.: 7/1996, 37/1996, 35/1998, 36/1998 and 116/1998. Available at: https://chilot.me/federal-laws/2/

(4) NEGASH (SH.); Assessment of Foreign Direct Investment Effectiveness In Development And Its Challenges And Prospects: The Case Of Special Zone Of OROMIA, Thesis, Addis Ababa University, Faculty of Business and Economics, Department of Public Administration and Development Management, June 2014, P. 13. Available at: http://etd.aau.edu.et/bitstream/123456789/5114/1/ Shiferaw%20Negash.pdf; See also:

٢- قيود ومتطلبات الملكية:

بموجب الإعلانات المنظمة للاستثمار الأجنبي، فإنه يجب توافر حد أدنى من رأس المال الأجنبي سواء للمشروعات المملوكة بالكامل للمستثمرين الأجانب، أم مملوكة ملكية مشتركة مع الشركات الأثيوبية أو المستثمرين المحليين، ويستوى أن تكون قيمة الاستثمار نقدًا أم عينًا[١].

وتشير أحدث التعديلات أن المشرع الإثيوبي قد ضاعف من قيمة الحد الأدنى من رأس المال الأجنبي؛ ففي المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمرين الأجانب يجب ألا يقل رأس المال المستثمر فيها عن ٢٠٠ ألف دولار. أما المشروعات المشتركة مع المستثمرين الإثيوبيين، فيشترط ألا تقل حصة الشريك الأجنبي فيها عن ١٥٠ ألف دولار. وهناك مشروعات أخرى، كالخدمات الهندسية والمعمارية، وخدمات الاستشارات الإدارية، يجب أن يكون الحد الأدنى لرأس المال فيها ١٠٠ ألف دولار إذا كانت مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، ونصف هذا المبلغ إذا كان المشروع مشتركًا مع مستثمر محلي[٢].

٣- حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في إثيوبيا:

يسري نظام الحوافز على المستثمرين المحليين والأجانب دون تمييز بينهم. كذلك فإن سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر في إثيوبيا لا تفرض على الشركات الأجنبية قيودًا تتعلق بمتطلبات الأداء، أو اتباع مبادئ توجيهية يجب الالتزام بها سواء فيما يتعلق بالصادرات، أم بالصرف الأجنبي، أم بمستويات المحتوى المحلي في السلع المصنعة، أم بحدود العمل على الموظفين الأجانب[٣].

وفيما يتعلق بحوافز الاستثمار، فتقضي إعلانات الاستثمار تقضي بأن يعفى المستثمر الأجنبي بشكل كامل من الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب على الواردات المفروضة على جميع المعدات الرأسمالية؛ الإعفاء من دفع الضرائب على الصادرات؛ الإعفاء ضريبة الدخل تتراوح بين سنة إلى خمس سنوات (اعتمادًا على نوع الصناعة والمنطقة التي يمارس فيها النشاط داخل إثيوبيا).

MITIKU (G.T.), Foreign Direct Investment and Ethiopian Economy: A Trend, Determinant and Impact Analyses, Doctoral dissertation, Mekelle University, 2013, P. 37.

(1) UNCTAD: Measuring Restrictions on FDI in Services in Developing Countries and Transition Economies, 2006, PP. 25:28. Available at: http://unctad.org/en/Docs/iteiia 20061_en.pdf

(٢) قارن نص المادة ١١ من الإعلان رقم ٢٠٠٢/٢٨٠، مع نص المادة ١١ من الإعلان رقم ٢٠١٢/٧٦٩. ويمكن الإطلاع على هذه الإعلانات جميعًا على الرابط التالي: https://chilot.me/federal-laws/2/

(3) UNCTAD; Elimination of TRIMS, Op., Cit., P. 109.

هذا فضلا عن إمكانية ترحيل الخسائر التشغيلية الأولية للمشروعات الاستثمارية إلى السنوات التالية[١].

وتشمل ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر إعادة كامل رأس المال والأرباح، وهذا يشمل الأرباح والفوائد على القروض الخارجية، وعائدات بيع الأصول، ومدفوعات نقل التكنولوجيا. كذلك، توجد ضمانات ضد نزع الملكية، باستثناء القضايا الكبرى التي تتعلق بالمصلحة العامة، وفي هذه الحالة يكون نزع الملكية مقابل دفع تعويض فوري يعادل كامل القيمة السوقية[٢].

ثالثا: أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في إثيوبيا:

تراوحت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إثيوبيا بين الارتفاع والانخفاض خلال فترات متباعدة؛ فقد ارتفع من ١٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٢٨٨ مليون دولار عام ١٩٩٧. غير أن هذه الزيادة لم تدم طويلا، حيث شهدت تراجعًا حادًا في عام ١٩٩٩ ليسجل ٧٠ مليون دولار فقط. ويرجع البعض ذلك إلى الصراع على الحدود بين إثيوبيا وإريتريا، وما تلى ذلك من تباطؤ اقتصادي[٣]. بيد أنه تدفقات الاستثمار عادت إلى الارتفاع مرة أخرى ابتداء من عام ٢٠٠٠ حتى وصلت إلى ٥٥٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٦. وقد انعكست الأزمة المالية العالمية سلبيًا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إثيوبيا حيث تراجعت إلى ١٠٩ مليون دولار عام ٢٠٠٨، ثم سجلت تحسناً ملحوظًا بعد ذلك لتصل إلى ٦٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١١[٤].

---

(1) See articles (4/9) of Proclamation 280/2002; article (23) of Proclamation 769/2012; See also: HAILE (G.A.) and ASSEFA (H.); Determinants of Foreign Direct Investment in Ethiopia: A time-series analysis, paper presented at the 4th International Conference on the Ethiopian Economy, 10-12 Jun 2006, Addis Ababa, Ethiopia, 2006, P. 12. Available at: http://westminsterresearch.wmin.ac.uk/2892/1/Haile_Assefa_ 2006_final.pdf; ETHIOPIA INVESTMENT COMMESION: Ethiopia: A Preferred Location for Foreign Direct Investment in Africa: An Investment Guide to Ethiopia 2015, PP. 30:31. Available at: http://www. ethiopianembassy.org/PDF/Ethiopia_Investment_Guide_2015.pdf; BORA (S.M.); The effectiveness of tax incentives in attracting Foreign Direct Investment to Ethiopia, Master Degree, 2013, P. 15. Available at: https://thesis.eur.nl/pub/15430/.

(2) See for examble: articles (21) of Proclamation 280/2002; article 5 of Regulation No. 146/2008; articles (23: 26) of Proclamation 769/2012. See also: UNCTAD: An Investment Guide to Ethiopia: Opportunities and Conditions, April 2000, P. 50. Available at: http://unctad.org/en/docs/poiteiitm19.en.pdf

(3) HAILE (G.A.) and ASSEFA (H.); Op., Cit., P. 10.

(4) WORKNEH (A.M.); Factors Affecting FDI Flow in Ethiopia: An Empirical Investigation, International Journal of Current Research, Vol. 7, Issue (2), Feb., 2015, P. 12. Available at: http://citeseerx.ist.psu.edu/ viewdoc/download?doi=10.1.1.677.2278&rep=rep1&type=pdf; TEKA (H.G.); Determinants and Impediments of FDI inflows in Ethiopia: A Firm Level

ويتوزع الاستثمار الأجنبي المباشر في إثيوبيا على ثلاثة قطاعات اقتصادية رئيسة هي؛ الخدمات، الزراعة، والصناعة التحويلية. ويستحوذ الأخير على النسبة الغالبة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إثيوبيا بنسبة ٤٩% من هذه التدفقات، بينما يأتي قطاع الزراعة في المرتبة الثانية بنسبة تصل إلى ٢٨%، بينما يأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأخيرة بنسبة ٢٣% من من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إثيوبيا حتى عام ٢٠١٢[١].

وقد استحوذ مستثمرو الشرق الأوسط على ثلث مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة، وبلغت مساهمته حوالي ٥٧%. وتعد المملكة العربية السعودية هي المستثمر الأجنبي الأكبر في إثيوبيا بنسبة 52% من إجمالي رأس المال الأجنبي المصرح به، تليها دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 15%، ثم المغتربين الاثيوبيين. وقد استحوذت دول أمريكا الشمالية وآسيا (خاصة الهند)، والدول الأوروبية غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على نسبة ٢٨% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر[٢].

والجدير بالملاحظة أن معظم مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر تأتي من الدول النامية؛ كالصين والهند والمملكة العربية السعودية، وهذا يشير إلى أن أغلب هذه الاستثمارات من النوع الباحث عن الأسواق FDI Market Seeking، وليس من النوع الباحث عن الكفاءة[٣].

Investigation, (UCSC), ASERI (Postgraduate School of Economics and International Relations), Milan, Italy, 2014, P. 20. Available at: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/55955/1/MPRA_paper_55955.pdf

(1) ESHETE (B.) and GEBRE (T.); Op., Cit., P. 91.

(2) REMLA (K.); The Impact of Foreign Direct Investment on Poverty Reduction In Ethiopia: Cointegrated Var Approach, Master Degree, Addis Ababa University, Ethiopia, Dec., 2012, P. 35. Available at: http://etd.aau.edu.et/bitstream/123456789/2621/3/Remla%20Kedir.pdf; See also: UNCTAD; Elimination of TRIMS, Op., Cit., P. 111.

(3) BORA (S.M.); Op., Cit., P. 21.

المبحث الثاني

العلاقة بين تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة

والاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد وتقسيم:

لا يقتصر استخدام تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة على الدول النامية فقط، بل تم استخدامها من قبل الدول المتقدمة أيضًا. وقد أشار تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لعام ١٩٨٩ إلى تزايد الاتجاه نحو إزالة هذه التدابير في العديد من الدول الأعضاء منذ أواخر عام ١٩٨٠. ويبدو كذلك أن هناك انخفاضًا كبيرًا في استخدامها من قبل البلدان النامية(١).

وقد اكتسبت سياسات تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية خاصة فيما يتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، ومتطلبات الأداء الأخرى التي تم تطبيقها من قبل البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وتتجلى هذه الأهمية بصفة خاصة حين يتم النص على إجراءات تتعلق بمنح ترخيص الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس كل حالة على حدة.

وقد وضعت سلطات الدول المضيفة في اعتبارها، عند البت في الموافقة على منح تراخيص الاستثمار الأجنبي المباشر ومنح حوافز الاستثمار، أو التخفيف من القيود المفروضة على المشاركة في رأس المال الأجنبي، آثاره المتوقعة على العديد من العوامل مثل الأداء التصديري، واستخدام المنتجات والخدمات المحلية، والمساهمة في التنمية التكنولوجية المحلية.

وبناء علي ما سبق، نتناول أشكال وأهداف تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة في (المطلب الأول)، ونتلو ذلك ببيان تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة في بعض البلدان النامية في (المطلب الثاني)، وذلك على النحو التالي.

---

(1) OECD (1989) PP. 21-24 and P. 40; UNCTC (1983a) P. 81 and (1991b) P. 27.

المطلب الأول

أشكال وأهداف تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة

يتم تطبيق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة في سياقات مختلفة؛ فقد ترد ضمن القوانين واللوائح المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر وبالتزامن مع برامج حوافز الاستثمار، كما قد يتم استخدامها كإحدى سياسات التنمية بشكل عام، أو في قطاع الصناعة بشكل خاص. وتسعى الدول، سواء المتقدمة أم النامية، إلى تحقيق بعض الأهداف من خلال تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة. ونتناول أولا: آليات تطبيق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، ونبين ثانيًا: أهداف تطبيق هذه التدابير.

أولا: آليات تطبيق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة:

تلجأ الدول إلى فرض تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة إما في سياق القوانين واللوائح المنظمة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتزامن مع برامج حوافز الاستثمار، وإما استخدامها كإحدى سياسات التنمية بشكل عام، أو في قطاع الصناعة بشكل خاص.

يضاف إلى ذلك، أنه توجد فروق جوهرية بين تأثير تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة في قطاعات محددة، وطبيعة أو نوع الإجراء المستخدم؛ فعلى سبيل المثال، نجد أن متطلبات المكون المحلي يعد الإجراء الأكثر استخدامًا في قطاع صناعة السيارات، في حين يكثر استخدام متطلبات الحد الأدنى للتصدير في قطاع الحاسب الآلي والإلكترونيات[1].

١- الالتزام بتدابير الاستثمار كشرط للحصول على ترخيص الاستثمار الأجنبي المباشر:

ربطت بعض الدول، كالأرجنتين، والمكسيك، بين حصول المستثمرين الأجانب على تراخيص الاستثمار وبين الالتزام ببعض تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة وغيرها من متطلبات الأداء؛ فقد كان الاستثمار الأجنبي المباشر في الأرجنتين يخضع لشرط الحصول على إذن مسبق وفقًا لقانون الاستثمار الأجنبي ولائحته التنفيذية التي اعتمدت في ١٩٧٦-١٩٧٧. وكانت الموافقة على منح

(1) UNCTC (United Nations Centre on Transnational Corporations) (1991-b); The Impact of Trade-Related Investment Measures on Trade and Development. (New York: United Nations, P. 26.

تراخيص الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على ما تراه سلطات الدولة حول مدى المساهمة الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تأثيره الإيجابي على العديد من العوامل مثل؛ ميزان المدفوعات، وإحلال الواردات، وزيادة الصادرات، والتطور التكنولوجي[١].

أما فيما يتعلق بمدى فرض متطلبات الأداء كشرط للموافقة على منح تراخيص الاستثمار الأجنبي، فيشير تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الصادر عام ١٩٨٩، إلى أن الأرجنتين فرضت متطلبات نقل التكنولوجيا في جميع القطاعات، إلا أنها لم تفرض على المستثمرين الأجانب تطبيقات عامة تتعلق بمتطلبات المكون المحلي، أو متطلبات الأداء التصديري[٢].

وكانت السلطات المكسيكية، حتى إقرار قانون الاستثمار الأجنبي عام ١٩٧٣، تؤمن التزام المستثمرين الأجانب بمتطلبات الأداء والملكية الأجنبية من خلال منح تراخيص استيراد مشروطة في مقابل تعهد المستثمرين الأجانب بالوفاء بمتطلبات المحتوى المحلي، والحد من المدفوعات إلى الخارج، وعدم تجاوز حصة المستثمر الأجنبي في رأس المال ٥٠% خلال فترة محددة من الزمن[٣].

وقد منح المشرع المكسيكي، بموجب قانون الاستثمار الأجنبي الصادر في عام ١٩٧٣، للجنة الاستثمار الأجنبي صلاحية السماح بالمشاركة الأجنبية بما يزيد على ٤٩% من رأس المال متى وجدت أن ذلك يصب في المصلحة الوطنية. وكان من أهم العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند الخروج على هذه النسبة تتمثل في الأثر المتوقع للاستثمار الأجنبي على الصادرات المكسيكية، واستخدام المنتجات المحلية، والتطور التكنولوجي[٤].

وعند إصدار المبادئ التوجيهية عام ١٩٨٤ تم السماح بإنشاء مشروعات مملوكة بالكامل للأجانب في الصناعات ذات الأولوية. كما تبنت الحكومة المكسيكية سياسة واضحة تطالب بموجبها المستثمرين الأجانب الالتزام بمتطلبات الأداء التصديري، واستيعاب التكنولوجيا الأجنبية، وإجراء

---

(1) UNCTC (1983-b), National Legislation and Regulations Relating to Transnational Corporations, New York, United Nations, PP. 254:258.
(2) OECD; Investment Incentives and Disincentives: Effects on the International Investment Process, 1989, P. 67.
(3) MAVIGLIA (S.F.); "Mexico's Guidelines for Foreign Investment: The Selective Promotion of Necessary Industries", American Journal of International Law, Vol. 80, No. 2, (Apr., 1986), P. 288.
(4) UNCTC (1983-b), Op., Cit., P. 320..

البحوث والمساهمة في تحقيق التنمية[1].

(1) MAVIGLIA; Op., Cit., P. 296.

وقد أبقى قانون الاستثمار الأجنبي الجديد الصادر في عام ١٩٩٣ على شرط الحصول على ترخيص مسبق من لجنة الاستثمار الأجنبي للسماح للأجانب بامتلاك أكثر من ٤٩% من رأس المال. وفي هذه الحالة، يجب علي اللجنة أن تنظر في تأثير مشروع الاستثمار المقترح على العمالة والتدريب، والمساهمة التكنولوجية، ومراعاة المعايير البيئية، ومساهمته في تعزيز القدرة التنافسية للمكسيك، وعلى اللجنة، عند البت في هذه الطلبات، ألا تفرض شروطًا من شأنها تشوية التجارة الدولية(١).

٢- تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة كإحدى سياسات التنمية بصفة عامة:

تعكس إستراتيجية التنمية في كوريا تفضيل القروض الأجنبية، والحصول على التكنولوجيا الأجنبية من خلال إجراءات الترخيص وليس من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر. وكان تنظيم دخول الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بخطط التنمية الصناعية. وكان قانون حوافز رأس المال الأجنبي لعام ١٩٦١ يشترط الحصول على ترخيص مسبق للاستثمار الأجنبي المباشر طبقا لقائمة إيجابية من الصناعات ذات الأولوية، ومراعاة القيود المفروضة على مشاركة رأس المال الأجنبي في قطاعات معينة. وتشير الشروط التي تضمنتها اتفاقات الاستثمار التي وقعتها مع الحكومة الكورية إلى أنه تم تطبيق مجموعة متنوعة من متطلبات الأداء؛ حيث فرضت هذه الاتفاقات شروطًا متعلقة بمقدار رأس المال المستثمر، والأداء التصديري، ومستوى ونوع التكنولوجيا المستخدمة، وتوريد المواد الخام، وتوفير سبل الوصول إلى الأسواق الخارجية، وتصفية الأسهم الأجنبية خلال فترة محددة(٢).

ويرى بعض الاقتصاديين، أنه في عام ١٩٨٦، كانت ٣٨% من الاتفاقيات مع المستثمرين الأجانب تتضمن شروطا خاصة بمتطلبات الأداء التصديري، بينما تضمنت ٨٠% منها شروطًا خاصة بمتطلبات نقل التكنولوجيا، وتضمنت ٣٦% منها متطلبات محددة تتعلق بتوريد المواد الخام، وأن حوالي ٢٨% من المستثمرين الأجانب قد وافقوا على مساعدة شركائهم من الكوريين على كسب أسواق للتصدير. كما أن ٩٢% من الشركات الأجنبية قد خضعت لواحدة على الأقل من هذه

(1) WTO (1998); The Impact of Investment Incentives and Performance Requirements on International Trade, WT/WGTI/W/56, PP.34-36.

(2) CONKLIN (D.) and LECRAW (D.); Foreign Ownership Restrictions and Liberalization Reforms, Ashgate, 1997, PP. 24: 25.

المتطلبات، بينما خضعت ٦٨% من هذه الشركات لاثنين فأكثر منها[١].

واعتمدت الهند في عام ١٩٨٠، ما يسمى بنظام الوحدات الموجهة للتصدير بالكامل Hundred Per Cent Export-Oriented Units Scheme، والذي بموجبه يسمح بالملكية الأجنبية الكاملة في المشروعات التي تقوم بتصدير كامل إنتاجها. وفي مطلع تسعينيات القرن الماضي، قامت الحكومة الهندية بإعادة النظر في سياستها الخاصة بالاستثمار الأجنبي كجزء من السياسة الصناعية الجديدة. وشملت الإصلاحات إلغاء شرط موافقة بنك الاحتياط الفيدرالي إذا كانت حصة الشريك الأجنبي لا تزيد على ٥١% من رأس المال في القطاعات ذات الأولوية شريطة أن تغطي هذه الأسهم النقد الأجنبي المطلوب لاستيراد السلع الرأسمالية وسداد رسوم المعرفة الفنية، ومراعاة حقوق الملكية الفكرية. هذا بالإضافة إلى إلغاء متطلبات نقل التكنولوجيا المفروضة على الاستثمارات الأجنبية. وقد تضمنت المبادئ التوجيهية التي صدرت في عام ١٩٩٧ جملة أمور منها؛ أن المشروعات الاستثمارية المملوكة بالكامل للأجنبي يسمح بها في حالات الاستثمارات الموجهة للتصدير. كما تم تحديد عدد (٢٢) من القطاعات الصناعية، يخضع فيها الاستثمار الأجنبي المباشر لشرط موازنة تحويلات الأرباح من قبل المستثمرين الأجانب مع عائدات التصدير[٢].

٣- فرض التدابير في سياق التشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر:

فرضت بعض الدول، كالصين وفرنسا، تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة ومتطلبات الأداء الأخرى، في سياق التشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر.

فقد فرضت الصين هذه التدابير في سياق التشريعات التي سنتها في عام ١٩٧٩، وذلك فيما يتعلق بالأنشطة المصرح بها للاستثمارات الأجنبية[٣]. وينص القانون الصيني الخاص بمساهمة الأجانب في المشاريع المشتركة لعام ١٩٧٩، بصيغته المعدلة في عام ١٩٩٠، على جملة أمور منها، أنه في هذه المشروعات المشتركة تكون الأولوية لشراء المواد الخام والمعدات ذات المصدر

(1) AVERYT (W.F.); "Canadian and Japanese Foreign Investment Screening", Columbia Journal of World Business, Vol., 21, Issue (4), 1986, P. 52.

(2) OECD (1996-b), Foreign Direct Investment in India (Paris: OECD), PP. 30-31; WTO (1998b), Trade Policy Review: India, P. 231; UNCTC (1983-b), Op., Cit., P. 62..

(3) YUAN (A.); "China's Entry into the WTO: Impact on China's Regulating Regime of Foreign Direct Investment", International Lawyer, Vol. 35, Issue (1), 2001, PP. 205-208, See also: HUANG (Th.W.), "One Treaty, Two Members – China and Taiwan within the Context of WTO/TRIMs", Journal of World Investment, Vol. 1, Issue (2), PP. 270-275.

المحلي، ويكون لها تسويق منتجاتها خارج الصين. ويفرض قانون الشركات المملوكة بالكامل ملكية أجنبية لعام ١٩٨٦ على هذا النوع من الشركات استخدام التكنولوجيا المتقدمة، أو تسويق جميع أو معظم منتجاتها خارج الصين. وتنص اللائحة التنفيذية لهذا القانون والصادرة في عام ١٩٩٠ على أن مثل هذه الشركات يجب أن تقوم بتصدير ما لا يقل عن ٥٠% من إنتاجها السنوي. ويضع المشرع الصيني شرطًا عامًا يوجب على المستثمرين الأجانب تغطية احتياجاتهم الخاصة من النقد الأجنبي(١).

ويخضع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى فرنسا لشرط الإعلان المسبق والترخيص The Prior Declaration And Authorization، وذلك بموجب التشريع الصادر في عام ١٩٦٦ والخاص بالعلاقات المالية بين فرنسا والدول الأجنبية. وعلى الرغم من أنه لم تكن هناك قائمة رسمية تحدد متطلبات الأداء المفروضة على المستثمرين، فإن العديد منها قد أخذ في الاعتبار عند الموافقة على منح الترخيص للمشروعات الأجنبية ومنها؛ مدى مساهمة المشروع في خلق فرص العمل، والتنمية الإقليمية، والمعرفة الفنية، وتطوير القدرة التصديرية للدولة(٢).

٤- الربط بين تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة والحصول على حوافز الاستثمار:

ربطت العديد من الدول المضيفة، ومنها تايلاند، بين حصول المستثمر الأجنبي على حوافز الاستثمار المقررة والالتزام ببعض تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة. فقد كانت الأداة الرئيسة المستخدمة في تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر في تايلاند تتمثل في فحص مقترحات الاستثمار الأجنبي المباشر في سياق طلبات الحصول على حوافز الاستثمار.

وبمقتضى قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٧٧ (The Investment Promotion Act)

---

(1) ROSEN (D.); Behind the Open Door: Foreign Enterprises in the Chinese Marketplace (Washington, DC: Institute for International Economics), 1999, P. 69.

(2) SAFARIAN (A.E.); Multinational Enterprise and Public Policy: A Study of the Industrial Countries, Edward Elgar, Jan, 1993, PP. 216:218; OECD (1982) OECD (1982), Controls and Impediments Affecting Inward Direct Investment in OECD Member Countries, PP. 12:22; OECD (1992), International Direct Investment: Policies and Trends in the 1980s, P. 80; OECD (1996-a), OECD Reviews of Foreign Direct Investment: France, PP. 26-27.

وقد ظل شرط الإعلان المسبق والترخيص مطبقًا على كافة الاستثمارات الأجنبية إلى أن تم إلغاؤه في عام ١٩٨٠ بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر القادم من الدول الأعضاء في المجموعة الأوربية، مع الإبقاء عليه فيما يتعلق بالاستثمارات الوافدة من خارج دول المجموعة. واستمرت هذه التفرقة حتى عام ١٩٩٦، حيث ألغت الحكومة الفرنسية إجراءات الترخيص المسبق للمستثمرين القادمين من خارج الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي أيضًا.

والذي تم تعديله في عام ١٩٩١[١]، يكون للسلطة المختصة، والمتمثلة في المجلس التايلاندي للاستثمارات The Thai Board Of Investments Authority، أن تأخذ في اعتبارها عند منح الحوافز الضريبية والمزايا غير الضريبية للمستثمرين، المحليين والأجانب على السواء، مدى مساهمة المشروع في تعزيز ميزان المدفوعات؛ التنمية الإقليمية؛ الحفاظ على الموارد الطبيعية؛ تطوير المرافق العامة والبنية التحتية الأساسية؛ والحفاظ على الطاقة، وإنشاء الصناعات الأساسية التي تشكل البنية التحتية لمراحل أخرى للتنمية الصناعية؛ والتطور التكنولوجي[٢].

ثانيا: أهداف تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة:

تسعى الدول، سواء المتقدمة أم النامية، إلى تحقيق بعض الأهداف من خلال تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة وغيرها من متطلبات الأداء. وقد تأكد ذلك في الوثائق التي تم تقديمها مؤخرًا من قبل العديد من الدول الأعضاء في سياق الطلبات المقدمة للحصول على تمديد الفترة الانتقالية الخاصة بتطبيق اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة[٣]. وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

١- حماية الصناعات المحلية الناشئة:

تلجأ العديد من الدول إلى فرض تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة من أجل حماية الصناعات المحلية الوليدة وتقديم الدعم اللازم لها، وتدعيم قدرتها على منافسة نظيراتها من الصناعات الدولية الناضجة. وبيان ذلك أنه عند تأسيس صناعة جديدة، لاسيما في الدول النامية، فإن هذه الصناعة تفتقر إلى القدرة على المنافسة الدولية، ولهذا فإنها ستكون بحاجة إلى الحماية من المنافسة الأجنبية لحين الاعتماد على ذاتها، حتى يكون لديها القدرة على المنافسة على المستوى الدولي[٤].

---

(1) WTO (1999 - c) Trade Policy Review: Thailand, PP. 31-32.

(2) OECD (1999), Foreign Direct Investment and Recovery in Southeast Asia, PP. 234: 236; WTO (1999 - c) Op., Cit., PP. 59-60; WTO (1995), Trade Policy Review: Thailand, PP. 129-133; WTO (1995), Trade Policy Review: Thailand, PP. 129-133; OECD (2014), Southeast Asia Investment Policy Perspectives, P. 36. Available at: https://www.oecd.org/daf/inv/investment-policy/Southeast-Asia-Investment-Policy-Perspectives-2014.pdf

(3) See the documents submitted by Argentina (G/C/W/295), Colombia (G/C/W/296), Malaysia (G/C/W/291/Rev.2), Mexico (G/C/W/293), Pakistan (G/C/W/294), Philippines (G/C/W/289), Romania (G/C/W/290), Thailand (G/C/W/292).

(4) ADO (R.); Local content policy and the WTO rules of trade-related investment measures (TRIMS): The Pros and Cons, International Journal of Business and Management Studies, Vol. 2, Issue (1), 2013, P. 141. Available at: http://universitypublications.net/ijbms/

وتجدر الإشارة إلى أن حماية الصناعات الناشئة في البلد المضيف عن طريق فرض تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة لا يقتصر على الدول النامية أو الأقل نموًا فقط، بل تعد من أقدم وأكثر المبررات التي تستخدمها الدول المتقدمة أيضًا[١]؛ حيث فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الهيمنة البريطانية للتجارة العالمية، وتحويل اقتصادها إلى الاقتصاد الصناعي، وحماية منتجاتها من واردات المنتجات البريطانية. ولهذا وصفت الولايات المتحدة على أنها "الوطن الأم لحماية الصناعات الوليدة The Motherland of Infant Industry Protection"[٢]. كذلك، فقد لجأت كل من كوريا الجنوبية واليابان، في عهد قريب، إلى هذه التدابير محاولة منهما لمواجهة المنافسة العالمية[٣].

وقد يتم اللجوء إلى تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، خاصة متطلبات المكون المحلي، لحماية الصناعات المحلية من منافسة الموردين الدوليين، والتي تؤدي إلى التأثير سلبيًا على الصناعات المحلية وتكبدها خسائر كبيرة. ويلاحظ أن استخدام هذه التدابير في هذه الحالة لا يقصد بها تحقيق انعكاس إيجابي على الصناعات المحلية بقدر تجنيب هذه الصناعات الآثار السلبية الناتجة عن تعرضها للمنافسة الدولية من قبل الموردين الأجانب، والتأكد من عدم تعرض الصناعة المحلية للخسارة[٤].

٢- الاستفادة من الموارد الطبيعية وتعويض الآثار الاجتماعية للأنشطة الاستثمارية:

يحاول البعض تبرير استخدام تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، وغيرها من متطلبات الأداء، استنادًا إلى تأثيرها الاجتماعي على البلد المضيف، فقد تلجأ الدول التي تتمتع بوفرة في الموارد

0201/pdf/RHS405.pdf

(1) MELITZ (M. J.); When and how should infant industries be protected? Journal of International Economics, Vol. 66, Issue (1), P. 178. Available at: https://dash.harvard.edu/ bitstream/handle/1/3228378/ melitz_infant.pdf?sequence=2

(2) SHAFAEDDIN (M.); What Did Frederick List Actually Say? Some Clarifications on the Infant Industry Argument, UNCTAD/OSG/DP/149, July 2001, P. 4. Available at: http://unctad.org/en/docs/dp_149. en.pdf; See also: SHAFAEDDIN (M.); Free trade or fair trade?, An enquiry into the causes of failure in recent trade negotiations, UNCTAD/OSG/DP/153, December 2001, P. 16. Available at: http://unctad.org/ en/docs/dp_153.en.pdf

(3) ENDERWICK (P.); Understanding the rise of global protectionism, Thunderbird International Business Review, Vol. 53, Issue (3), P. 330.

(4) WARNER (M.); Local Content in Procurement: Creating Local Jobs and Competitive Domestic Industries in Supply Chains, Greenleaf Publishing, 2011, P. 4. Available at: http://www.greenleaf-publishing.com/content/pdfs/local_content_intro.pdf

الطبيعية إلى فرض سياسات واستراتيجيات تساعدها على تحقيق أقصى قدر من الاستفادة لصناعاتها الاستخراجية، فضلا عن توسيع مزاياها إلى غيرها من القطاعات الاقتصادية، بما ينعكس في النهاية على تحقيق رفاهة المواطنين في البلد المضيف من خلال توفير فرص العمل، وخلق مزيد من الروابط الفعالة بين القطاعات المختلفة[١].

يضاف إلى ما تقدم، أن طبيعة العمليات الاستخراجية للنفط والغاز غالبًا ما يصاحبها كوارث اجتماعية وبيئية، وهو ما يوجب تعويض البلد المضيف بشكل عادل[٢]، ولا يكون ذلك ممكنًا إلا من خلال فرض بعض التدابير على الشركات الأجنبية يكون من شأنها خلق فرص العمل، وإضافة قيمة لهذه المجتمعات المحلية، والتي يراها البعض امتدادًا للمسئولية الاجتماعية للشركات[٣].

٣- تحقيق التوافق السياسي في البلد المضيف:

تلجأ الحكومات في البلد المضيف إلى استخدام تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة كأداة لتحقيق الأهداف والمصالح السياسية للمجتمع؛ وذلك بغرض تعزيز التعايش السلمي بين أفراد المجتمع، فضلا عن حل النزاعات المسلحة التي يمكن أن تنشب بينهم. وقد كان لاستخدام هذه التدابير أثرها الإيجابي في تحقيق التوافق السياسي بعد النزاعات المسلحة التي وقعت بين أفراد المجتمع في العديد من الدول منها؛ نيجيريا، ليبيريا، وسيراليون[٤].

٤- حماية بعض القطاعات الإستراتيجية:

تلجأ حكومات البلد المضيف للاستثمار إلى استخدام تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة بغرض حماية بعض القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية الخاصة؛ مثل قطاعات؛ الطاقة والاتصالات والمواصلات. ولتوفير هذه الحماية تخضع هذه الحكومات تلك القطاعات لبعض القيود بسبب أهميتها الإستراتيجية. وتتخذ هذه التدابير أشكالا عدة منها؛ قيود على الملكية الأجنبية، قيود الاستيراد، أو

(1) ADO (R.); Op., Cit., P. 142.
(2) OGRI (O. R.); A Review of the Nigerian Petroleum Industry and the Associated Environmental Problems, the Environmentalist, 2001, Volume 21, Issue (1), P. 15; ITE (A. E.) et al; Petroleum Exploration and Production: Past and Present Environmental Issues in the Nigeria's Niger Delta, American Journal of Environmental Protection, Vol. 1, Issue (4), P. 84. http://pubs.sciepub.com/ env/1/4/2/
(3) WARNER (M.); Op., Cit., PP. 6:7.
(4) WENNMANN (A.); Sharing natural resource wealth during war-to-peace transitions, High value natural resources and post-conflict peace-building, Centre of Conflict, Development and Peace-building, Graduate Institute of International and Development Studies, P.235.

إنشاء شركات وطنية، كما يمكن أن يتم الجمع بين أكثر من شكل لهذه القيود[١].

وقد تم استخدام تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة لحماية القطاعات الإستراتيجية من قبل الدول المتقدمة والدول النامية على السواء؛ فقد استخدمتها أستراليا لحماية قطاع صناعات السيارات والتبغ، واستخدمتها كندا لحماية قطاع صناعة السيارات، وطبقتها معظم الدول الأوروبية كذلك في صناعات السيارات والصناعات الإلكترونية[٢]. كما طبقتها الصين في صناعات طاقة الرياح لديها؛ حيث فرضت على الشركات الأجنبية عام ١٩٩٦ الالتزام بنسبة ٧٠% من المكون المحلي، ثم ألغت هذا الشرط عام ٢٠٠٩. كذلك فقد فرضت البرازيل شرطًا مماثلا في قطاع طاقة الرياح لديها على الرغم من أنها كانت قليلة الأهمية على الاقتصاد لسبب يعود إلى نقص القدرة الكافية. كما فرض إقليم الكيبك الكندي 60% شرط المكون المحلي في صناعة التوربينات وذلك عام ٢٠٠٣[٣]. وتلعب تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة دورًا رئيسيًا في العديد من الصناعات والقطاعات الإستراتيجية في اقتصادات العالم النامي[٤].

(1) LEC (S.); The Petroleum sector value chain, In: TORDO (S.), TRACY (S.) and ARFAA (N.); National Oil Companies and Value Creation, World Bank, Washington D.C., World Bank Working Paper, No. 218, 2011, PP. 8:10. Available at: http://siteresources.worldbank.org/INTOGMC/Resources/ 9780821388310.pdf.

(2) BELDERBOS (R.), CAPANNELLI (G.) and FUKAO (K.); The local content of Japanese electronics manufacturing operations in Asia, In The Role of Foreign Direct Investment in East Asian Economic Development, NBER-EASE Volume 9, University of Chicago Press, 2000, PP. 16:18. Available at: http://papers.nber.org/books/ito_00-2.

(3) HAO (M.) et al; Local Content Requirements in British Columbia's Wind Power Industry, Pacific Institute for Climate Solutions, University of Victoria, 2010, PP. 15:16.

(4) VELOSO (F. M.); Understanding Local Content Decisions: Economic Analysis and an Application to the Automobile Industry, Journal of Regional Science, Vol. 46, Issue (4), 2006, P. 760. http://onlinelibrary. wiley.com/doi/10.1111/j.1467-9787.2006.00476.x/epdf.

المطلب الثاني

تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة المطبقة

في بعض البلدان النامية

ترتبط تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة بالأهداف التي تسعى الدول المضيفة إلى تحقيقها. ولذلك، تختلف هذه التدابير بحسب السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدول المضيفة. ويزداد تطبيق هذه التدابير في ظل الاقتصادات المغلقة التي تتبع سياسات تقييدية حماية للصناعات المحلية. وعلى النقيض من ذلك، تسعى الدول إلى الحد من هذه التدابير إذا اتجهت إلى تحرير اقتصادها، ورفع القيود التي تحول دون تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

ونتناول تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة في الدول محل الدراسة في ظل التطور الذي لحق بنظام الاستثمار الأجنبي المباشر لديها. وذلك على النحو التالي:

أولا: تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة في الأرجنتين:

كانت كافة إخطارات تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة التي قدمتها الأرجنتين، في ضوء اتفاق منظمة التجارة العالمية، متعلقة بصناعة السيارات. وقد وقفت صناعة السيارات، وتحديدًا شركات إنتاج السيارات، كاستثناء وحيد، في ظل نظام رقابي خاص، والذي لم يكن بقصد حمايتها من المنافسة الأجنبية، ولكن أيضًا لعقد اتفاقات استثمار ذات مردود اقتصادي فعال. ونتيجة لسريان مفعول اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة في عام ١٩٩٥، قامت الأرجنتين بالإبلاغ عما يسمى "نظام السيارات الأرجنتيني Argentinean Automotive Regime"[(١)]. وعلى ذات المنوال، قدمت حكومة الأرجنتين، في ٢١ مارس ١٩٩٧، كتابًا ملحقًا للإخطار الأول، لإعلام مجلس التجارة في السلع بما تم إدخاله من تغييرات فعالة على نظام السيارات بموجب المرسوم ١٩٩٦/٣٣[(٢)].

ووفقا لاتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، ومتطلبات الأداء ذات الصلة بالتجارة المدرجة في نظام السيارات الأرجنتيني وما أدخل عليه من تعديلات، فإنه يجب إلغاء كافة التدابير المتصلة

(1) See WTO document G/TRIMS/N/1/ARG/1/Add1

(2) CROOME; Reshaping the World Trading System: A History of the Uruguay Round. Geneva, World Trade Organization, 1995, P. 138. https://www.hse.ru/data/2011/12/05/1271919456/ Reshaping %202_e.pdf.

بالتجارة بحلول ٣١ ديسمبر ١٩٩٩؛ أي في نهاية الخمس سنوات الممثلة للفترة الانتقالية لتنفيذ الاتفاق. وكانت السلطات الأرجنتينية تعتزم استبدال هذه الأحكام في سياق سياسة السيارات في السوق المشتركة. وبحلول ذلك الوقت، كان لدى كل من الأرجنتين والبرازيل أنظمة خاصة لصناعة السيارات تمثل انتهاكا لاتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة. كذلك، فإنه وفقا للوائح السوق المشتركة، كان من المفترض تفكيك هذه الأنظمة بحلول عام ٢٠٠٠، وتحرير تجارة السيارات بين الدول الأعضاء بحلول عام ٢٠٠٦[١].

ومع ذلك، فإن المفاوضات مع البرازيل لتحقيق هذا الهدف قد باءت بالفشل آنذاك. وقد تعقدت هذه المفاوضات بفضل تدخل عدة عوامل منها؛ البيئة المالية الخارجية المعاكسة أواخر التسعينيات، فضلا عما حققته الصناعة البرازيلية من قدرة تنافسية خاصة بعد تخفيض قيمة عملتها، وما أضافته من توتر على بيئة المفاوضات. ومع اقتراب انتهاء الفترة الانتقالية لتطبيق اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، فقد أعلنت الأرجنتين رغبتها في الاستفادة من أحكام المادة ٣/٥ من الاتفاق، وطلبت من مجلس التجارة في السلع تمديد الفترة الانتقالية لمدة سبع سنوات حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦[٢].

وقد بررت الحكومة طلبها للتمديد على أساس اعتبار قطاع صناعة السيارات الأرجنتينية وما يرتبط بها من صناعة قطع الغيار يعد قطاعًا استراتيجيًا من الناحية الاقتصادية، وذلك بسبب مساهماته في عائدات التصدير، الإنتاج المحلي، توفير فرص العمل، التقدم التكنولوجي، وغير ذلك من الآثار الاقتصادية الهامة الأخرى. وقد بينت الأرجنتين في إخطارها بطلب التمديد ما أحرزته صناعة السيارات لديها من تقدم في فترة التسعينيات في ظل نظام السيارات الذي تبنته، وأشارت في الوقت ذاته أن تعزيز وتدعيم هذه الصناعة لم يكتمل بعد، وأن عوامل مختلفة قد أثرت على عملية إكمال تأسيس هذه الصناعة على أسس وقواعد راسخة بنهاية الفترة المنصوص عليها في نظام

(1) TE VELDE (D.W.), FAHNBULLEH (M.) and LONDON (S.E.); Investment related provisions in regional trade agreements, DFID project on Regional Integration and Poverty, Overseas Development Institute, London, 2003, P. 22. Available at: http://www.odi.org/ sites/odi.org.uk/files/ odi-assets/publications-opinion-files/1930.pdf.

(2) WTO document G/TRIMS/N/1/ARG/1/Add1 and G/C/W/176.

السيارات الأرجنتيني[١].

وأضافت السلطات الأرجنتينية العديد من العوامل التي تبرر طلب التمديد منها: الركود الاقتصادي الذي ضرب البلاد في عام ١٩٩٨ وانعكاسات ذلك على الإنتاج المحلي، التغير في الأسعار النسبية نتيجة انخفاض قيمة العملة البرازيلية في يناير عام ١٩٩٩ وتأثيراته السلبية على الصادرات، الحاجة إلى الانضمام إلى سياسة السيارات المطبقة في السوق المشتركة MERCOSUR. وقد تعهدت الأرجنتين بالتخلص تدريجيًا من جميع تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، مع الإبقاء على شرط توازن التجارة، خلال فترة السبع سنوات المطلوبة، جنبًا إلى جنب مع نسبة ٣٥% للتعريفة الجمركية، باعتبارها الأداة الوحيدة لتحقيق حماية صناعة السيارات[٢].

وفي ٣١ يوليو عام ٢٠٠١، أصدر مجلس التجارة في السلع قراره بالموافقة على الطلب المقدم من الحكومة الأرجنتينية، وذلك بتمديد الفترة الانتقالية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠١، ومنح الأرجنتين إمكانية طلب تمديد إضافي لمدة سنتين[٣].

وقبل الانهيار الاقتصادي عام ٢٠٠١، طلبت السلطات الأرجنتينية تمديد إضافي للفترة الانتقالية لمدة عامين، وفي الوقت ذاته أظهرت الاستياء من رفض طلب التمديد لمدة سبع سنوات. وقد بررت السلطات طلب التمديد بالحاجة إلى تعزيز تطوير قدرة صناعة السيارات على المنافسة دوليًا، والانضمام إلى سياسة السيارات في السوق المشتركة MERCOSUR's[٤]. وفي المقابل، تتعهد الأرجنتين بالامتثال للالتزامات الناشئة عن سياسة السيارات المطبقة في السوق المشتركة؛ أي تحرير التجارة داخل الكتلة، هذا فضلا عن المفاوضات الثنائية مع البلدان الأخرى التي تؤدي إلى مزيد من التحرير، بالإضافة إلى إلغاء اتفاقات الإعفاء الجمركي الممنوحة لقطع غيار السيارات، ورفع معدلاتها لتلبية التعريفة الخارجية المشتركة (The Common External Tariff (CET) وفقا للجدول الزمني المحدد. كما تعهدت الحكومة أيضًا بإلغاء متطلبات المحتوى المحلي بحلول ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣[٥]. وقد وافق مجلس التجارة في السلع على تمديد الفترة الانتقالية لمدة سنتين

(1) UNCTAD; Elimination of TRIMS, Op., Cit., PP. 16:17; See also: WTO document G/L/460.
(2) CROOME; Op., Cit., P. 138
(3) WTO document G/C/W/295.
(4) TE VELDE (D.W.) and el.; Op., Cit., P. 31.
(5) UNCTAD; Elimination of TRIMS, Op., Cit., P. 18.

إضافيتين[١].

وفي ١٩ ديسمبر عام ٢٠٠٢، أبلغت السلطات الأرجنتينية مجلس التجارة في السلع بما تم إحرازه من تقدم فيما يتعلق بإلغاء ما تبقى من تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة. وقد إشارت السلطات الأرجنتينية إلى الفائدة من تطبيق متطلبات المحتوى المحلي من أجل استعادة وتعزيز قطاع قطع غيار السيارات، فقد أخطرت الحكومة أن متطلبات المحتوى المحلي قد أصبح أكثر مرونة من حيث الاحتياج الفعلي والاستفادة من التعريفة الجمركية. وبينت هذه المرونة من شقين:

الأول: تم تخفيض مستوى المحتوى المحلي من ٣٠% إلى ٢٠%، مع التخطيط لتخفيض آخر. الثاني: تم استبعاد مجموعة من السلع من الخضوع لشرط المكون المحلي؛ حيث لم يعد يخضع لهذا الشرط سوى بعض السيارات منها سيارات الدفع الرباعي الخفيفة، وقطع غيار السيارات المقابلة.

وعلى الرغم من ذلك، فلا تزال الحكومة الأرجنتينية تفرض ضرائب داخلية (ضريبة الرفاهية) مرتفعة على واردات السيارات الفارهة والقوارب والطائرات والدراجات النارية، بغرض حماية النماذج المنتجة محليًا. علاوة على ذلك، فإن الحكومة الأرجنتينية، بسبب نقص احتياطات العملة الأجنبية، لا تزال تطبق قيودًا صارمة على تحويل هذه العملات وأرباح الأسهم للخارج. وقد تم إنشاء هيئة جديدة تضم ممثلين من عدة جهات منها، البنك المركزي الأرجنتيني، لتتبع هذه التحويلات[٢].

فضلا عما تقدم، لا تزال الأرجنتين تصر على فرض بعض التدابير التي تهدف إلى تشجيع الإنتاج المحلي؛ منها على سبيل المثال، ما تفرضه الوكالة الوطنية للتعدين على شركات التعدين المسجلة في الدولة من استخدام السفن الوطنية التي ترفع العلم الأرجنتيني لنقل المعادن والمشتقات الصناعية من أجل التصدير للخارج، كما يجب عليها شراء السلع وقطع الغيار والمدخلات والخدمات المحلية. كما تشترط ألا تقل نسبة المكون المحلي في المنتجات التي يتم الإعلان عنها عبر الإذاعة والتلفزيون عن ٦٠%[٣]. كما يفرض القانون المنظم لطاقة الرياح على الشركات

(1) WTO document G/L/602 and G/L/497.
(2) Report From The Commission To The European Council: Trade and Investment Barriers Report 2015, P.5. Available at: http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2015/march/tradoc_153259.pdf
(3) FROMAN (A.M.B.); 2015 National Trade Estimate Report on Foreign Trade Barriers, P. 27.

العاملة في هذا القطاع أن تلتزم بشرط المكون المحلي والذي تزايدت نسبته من ١٠% عام ١٩٩٩، إلى ٦٠% عام ٢٠٠٣، وصولا إلى ١٠٠% منذ عام ٢٠٠٥[١].

ثانيًا: تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة في المكسيك:

- **الإخطارات التي قدمتها المكسيك المتعلقة بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة.**

قدمت المكسيك إخطارًا واحدًا فقط يتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، يتعلق بصناعة السيارات، وصناعة مركبات النقل؛ فبعد تطبيق اتفاقية تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة على العديد من الصناعات في المكسيك كجزء من السياسات الصناعية، تم استثناء صناعة السيارات من الخضوع لأحكام الاتفاق منذ عام ١٩٩٥[٢].

وكان يجب على المكسيك إلغاء كافة تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة بحلول الأول من يناير عام ٢٠٠٠. ومع ذلك، طلبت الحكومة المكسيكية الاستفادة من نص ٣/٥ من الاتفاق التي تمنح الدول النامية فترة انتقالية مدتها خمس سنوات، وطلبت في ديسمبر ١٩٩٩ تمديد الفترة الانتقالية لمدة أربع سنوات تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣. وهذا يعني أنه سيتعاصر مع تطبيق اتفاق التجارة الحرة بين دول أمريكا الشمالية. وقد حظي الطلب المقدم للمكسيك لتمديد الفترة الانتقالية على موافقة الولايات المتحدة؛ لأن من شأنه مساعدة المكسيك على الوفاء بالتزاماتها المفروضة عليها سواء بمقتضي اتفاق التجارة الحرة بين دول أمريكا الشمالية، أم نتيجة انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية[٣].

- **تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة والسياسات الصناعية في المكسيك:**

فرضت العديد من الحكومات التدابير المتصلة بالتجارة على المستثمرين الأجانب على أمل أنها ستسهم في زيادة مشتريات المكون المحلي من المدخلات الصناعية. وتم استخدام التدابير ذات الصلة

Available at: https://ustr.gov/sites/default/files/2015%20NTE%20Combined.pdf

(1) UNCTAD; Local Content Requirements and the Green Economy, 2014, P. 26. Available at: http:// unctad.org/en/PublicationsLibrary/ditcted2013d7_en.pdf

(2) WTO document G/TRIMS/N/1/MEX/1 and (G/TRIMS/N/1/MEX/1/R).

(3) KOSLOW (L.E.); "Mexican Foreign Investment Laws: An Overview", William Mitchell Law Review, Vol. 18, Issue (2), P. 456. Available at: http://open.wmitchell.edu/wmlr/vol18/iss2/5

بمتطلبات المحتوى المحلي وتوازن التجارة بشكل مكثف لضمان تطوير الصناعة المحلية، وتعزيز القدرة على التصدير. ولم تكن المكسيك استثناء من هذه الدول، ومنذ تطبيق إستراتيجية إحلال التصنيع محل الواردات، كانت تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة جزءًا لا يتجزأ من السياسات القطاعية(١).

وكان النهوض بالتنمية الصناعية في المكسيك بعد الحرب العالمية الثانية، ولا سيما خلال الفترة التي أطلق عليها "تنمية الاستقرار"، معززة من خلال سياسات إحلال الواردات. وكان الهدف الرئيس منها تشجيع التوسع في قطاع الصناعات التحويلية، تحسين الإنتاجية، وخلق فرص العمل لسكان المناطق الحضرية المتنامية. وقد استفادت الصناعات التحويلية –خاصة المواد الوسيطة الثقيلة، والسلع الاستهلاكية المعمرة، وقطاعات السلع الرأسمالية– من ثلاث آليات رئيسية لنقل الموارد: الأولى، ارتفاع أسعار منتجاتها الناجم عن حماية الأسواق الصناعية المحلية؛ الثانية، انخفاض تكاليف المدخلات بسبب إعانات دعم الطاقة، والضرائب المفروضة على الصادرات؛ الثالثة، انخفاض أسعار السلع الرأسمالية المستوردة نتيجة لانخفاض أسعار الصرف والإعفاءات الجمركية الكبيرة على الواردات من الآلات والمعدات التي يسرت تمويل الاستثمارات الصناعية(٢).

وبدأت إستراتيجية إحلال التصنيع محل الواردات، خلال ستينيات القرن الماضي، إلى التحول من السلع النهائية إلى الوسيطة والسلع الرأسمالية. وشددت الحكومة على أهمية تحقيق نمو اقتصادي داخلي من خلال تنفيذ سياسة التجارة الحمائية، ونظام الحصص للواردات كحافز لاستيراد البدائل، إلى جانب التعريفات الجمركية المرتفعة، وذلك بموجب القانون الصادر في عام ١٩٥٥ والخاص بتطوير الصناعات الجديدة والضرورية(٣).

وفي نهاية السبعينات من القرن الماضي، ظهرت بوضوح التشوهات والقيود نتيجة تطبيق إستراتيجية إحلال التصنيع محل الاستيراد، وبصفة خاصة التحيز ضد الصادرات والمنتجات الزراعية، فضلا عن ارتفاع أسعار السلع الصناعية. وقد خضعت جميع الواردات للموافقة المسبقة

(1) WIONCZEK (M.); Op., Cit., P. 289.
(2) MORENO (J.C.) and ROS (J.); Market Reform and the Changing Role of the State in Mexico: A Historical Perspective, Empirical Studies: The State, Markets and Development, KWANKIN, MIT Press, 1994, P. 127.
(3) GALAN (B.I.V); Op., Cit., P. 8.

في عام ١٩٨٣. وفي ذلك الوقت، بدأ تنفيذ نموذج إنمائي جديد تم بموجبه استبدال التعريفات الجمركية، التي تم تخفيضها بشكل تدريجي، بالتصاريح والموافقات المسبقة. وقد تخلت المكسيك، منذ انضمامها إلى اتفاقية الجات عام ١٩٨٦، عن هذه السياسات التقييدية، وانتقلت إلى سياسة الاقتصاد المفتوح(١).

واكتسب اتفاق التجارة الحرة بين دول أمريكا الشمالية (NAFTA) مع كندا والولايات المتحدة، أهمية أكبر من التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية؛ وذلك لأن الغالبية العظمى من التجارة المكسيكية تتم مع بلدان أمريكا الشمالية، وكان ذلك بمثابة سياسات التحرير الاقتصادي التي يجري تنفيذها. وقد أدخل الاتفاق العديد من التغييرات في البيئة التنظيمية التي تهدف إلى جعل البلاد أكثر جاذبية للمستثمرين من القطاع الخاص الأجنبي والمحلي. وشملت التغييرات إنشاء نظام قوي لحقوق الملكية الفكرية، وبيئة تحررية تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر(٢).

وفي ضوء اتفاق التجارة الحرة بين دول أمريكا الشمالية، فإن المستثمر الأجنبي يحظى بذات المعاملة التي يعامل بها المستثمر الوطني، أو يخضع لمبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية، أيهما أفضل. كما نص الاتفاق على قصر الحق في المصادرة على ما يكون للمصلحة العامة الصريحة فقط، على أن يلحق بذلك تعويض فوري وعادل. هذا بالإضافة إلى إلغاء متطلبات الأداء المطبقة حاليًا، وحظر فرض متطلبات أداء الجديدة. ويستثنى من الخضوع لهذه القواعد، قطاع الطاقة في المكسيك، وصناعات السكك الحديدية Rail Industries، والخطوط الجوية، والاتصالات اللاسلكية للولايات المتحدة الأمريكية، والصناعات الثقافية الكندية(٣).

وقد انعكست هذه الرؤية الليبرالية لصياغة السياسات جزئيًا في برنامج السياسة الصناعية

---

(1) UNCTAD; Elimination of TRIMS, Op., Cit., P. 45.

(2) MORENO (B.J.C.), VALDIVIA (J.C.) and SANTAMARÍA (J.); Mexico: economic growth, exports and 2005, P. 13. Available at: http://archivo.cepal.org/pdfs/2006/S0600023.pdf.

(٣) تضمنت المادة (١١٠٦) من اتفاق التجارة الحرة بين دول أمريكا الشمالية NAFTA قائمة بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة المحظورة، وهي ذات القائمة المنصوص عليها في اتفاق TRIMs، أما اتفاق التجارة الحرة المبرم بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، فقد تضمن ما يعرف ب"TRIMs-Plus" حيث فرض على طرفيه مجموعة من الالتزامات التي يحظر بموجبها فرض متطلبات أداء بعينها؛ كالقيود المفروضة على الصادرات، متطلبات المحتوى المحلي، المصدر المحلي، متطلبات توازن التجارة، ومتطلبات نقل التكنولوجيا. ويسري هذا الاتفاق على التجارة في السلع والخدمات على السواء.

والتجارة الدولية في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠. ففي هذا البرنامج، قام المسئولون الحكوميون بتنفيذ بعض الحوافز الموجهة لصناعات محددة بهدف زيادة القيمة المحلية المضافة. وقدمت الخطة أيضًا فكرة "كفاءة" إحلال الواردات، والتي تعني ضمناً تحقيق هذا الهدف في غياب سياسة الدعم، أو سياسة الحماية(١).

ورغم الدور الحاسم الذي لعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الصناعية في المكسيك، فقد تم تطبيق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة في العديد من القطاعات الصناعية في محاولة لتجنب تركيز هذه الاستثمارات على بعض القطاعات، بينما يقاطع المستثمرون القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يؤدي إلى وجود عملية تنمية ضحلة تعتمد على هذه الاستثمارات.

وإذا كانت آثار تطبيق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة يثار حولها بعض الشكوك؛ فقد تم تشجع الشركات المكسيكية على الامتثال لمتطلبات المحتوى المحلي. وعلى الرغم من أن الشركات الوطنية قد تمكنت، أثناء هذه الفترة، من الاستفادة من هذه العلاقات في تطوير قدراتها التكنولوجية، فإن القليل من هذه الشركات، والتي أصبحت اليوم من بين الشركات الأعلى من حيث المبيعات أو الصادرات، قد ترى في عملية الانفتاح وتحرير الاقتصاد إضرارًا بها؛ حيث يجعلهم في المركز الثاني في السوق بعد الشركات العالمية. ولذلك، فإن تطبيق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة كان له دور في تطوير الشركات المحلية، وذلك من خلال تدريب العمال، والاستثمار في تنمية القدرات التكنولوجية، واستهداف شريحة من السوق ذات الصلة بأدائها الحالي(٢).

ووفقًا لنظام الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط والغاز على وجه التحديد، يجب على المستثمرين الالتزام بحد أدنى من المكون المحلي؛ حيث يجب على المستثمر الأجنبي أن يراعي نسبة من هذه الاستثمارات، تتراوح ما بين ١٣٪ إلى ١٧٪، مكونة من السلع والخدمات المنتجة في المكسيك وذلك في مرحلة الاستكشاف. ويبدأ شرط المكون المحلي بنسبة ٢٥٪ وتصل إلى ٣٥٪ بحلول عام ٢٠٢٥

(1) ASALI (M.), ADBEL (G.), WALTER (M.) and ESPINASA (R.); Energy Reform and Local Content in Mexico: Effects in the Mining Sector. Inter-American Development Bank, 2015, PP. 25: 27.

(2) O'CONNOR (R.) and VISCIDI (L.); Mexico's Energy Reform: Bridging the Skills Gap, Energy Policy Brief, PP. 4:5. Available at: http://www.thedialogue.org/wp-content/uploads/2015/06/Mexicos-Energy-Reform-Bridging-the-Skills-Gap2.pdf

فيما يتعلق بتطوير حقول النفط، على أن تصل هذه النسبة إلى ٣٨% في عام ٢٠٢٥ في مرحلة العطاءات، وتخضع الشركات لفترة تقييم مدتها عامين تلتزم خلالها بنسبة ٢٢% من المكون المحلي(١).

ثالثًا: تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة في باكستان:

لجأت باكستان إلى استخدام بعض تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة من أجل حث الشركات الأجنبية على تلبية الحد الأدنى من متطلبات الأداء في مختلف المجالات. كما ربطت باكستان بين منح الإعفاءات الجمركية والالتزام بمتطلبات المحتوى المحلي في عدد من الصناعات، بما في ذلك صناعة السيارات، السلع الإلكترونية، والمنتجات والآلات الكهربائية(٢).

وعلى الرغم من أن الحكومة الباكستانية قد أبلغت منظمة التجارة العالمية بأنها ألغت معظم تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة اعتبارًا من عام ٢٠٠٥، إلا أن هذا الأمر ينظر إليه في باكستان باعتباره مسألة داخلية، وأنه يقتصر على التجارة، وليس قضايا الاستثمار؛ وذلك حتى لا تحرم الدولة من إحدى الوسائل الرئيسة في ممارسة الرقابة على الشركات الأجنبية العاملة محليًا(٣). كما أشارت الحكومة الباكستانية إلى أن تحرير اقتصادها، وفتح أسواقها بشكل كامل أمام منافسة الواردات لن يسمح لها من استغلال الموارد المحلية على النحو الأمثل، وأنها بحاجة لتمديد الفترة الانتقالية من أجل تعزيز نقل التكنولوجيا، وتوفير فرص العمل، والوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقات متعددة الأطراف(٤).

وتنظر الحكومة الباكستانية إلى متطلبات المحتوى المحلي باعتبارها وسيلة للربط الفعال بين الاستثمار الأجنبي المباشر والأنشطة الاقتصادية المحلية، وأن استخدامها بالمرونة الكافية يساعدها

(1) KHALSA (A.); Meeting local content requirements in Mexico IOCs entering Mexico will need to overcome local content challenges to establish successful operations, April, 2015, P. 8. Available at: http://paigepr.com/wp-content/uploads/2015/03/IndPULSE-APR.pdf.
(2) MAHMOOD (Z.); WTO and Pakistan: Opportunities and Policy Challenges, The Pakistan Development Review, Vol. 37 Issue (4), Part II, (Winter 1998), P. 691. Available at: http://www.pide.org.pk/pdf/PDR/ 998/Volume4/687-701.pdf
(3) UNCTAD; Elimination of TRIMS, Op., Cit., P. 45.
(4) BROOKS (D.H.), FAN (E.X.) and SUMULONG (L.R.); Foreign direct investment in developing Asia: trends, effects, and likely issues for the forthcoming WTO negotiations, 2003, P. 15. Available at: http:// www.adb.org/sites/default/files/publication/28330/wp038.pdf

في تحقيق مختلف الأهداف الإنمائية. ولا تضع الحكومة الباكستانية تطبيق اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة على قائمة أولوياتها؛ حيث ترى أنه لا يأخذ في الاعتبار الاختلالات الهيكلية والتفاوت في مستويات التنمية، والاختلافات في القدرات التكنولوجية أو اختلاف الظروف الاجتماعية والإقليمية والبيئية بين الدول(١).

وكانت متطلبات المحتوى المحلي الأكثر استخدامًا من بين تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة خاصة في قطاعي الصناعات الهندسية، وصناعة السيارات في باكستان. ووفقًا لبرنامج التوطين/ الحذف indigenization/deletion programme، تلتزم الشركات باستخدام كمية معينة من المدخلات المحلية في الإنتاج. وقد تم تطبيق هذا البرنامج في قطاع الصناعات الهندسية منذ عام ١٩٨٧ نتيجة عدم قدرة هذا القطاع على المنافسة في الأسواق العالمية، وعدم توافر المواد الخام، والتكنولوجيا اللازمة للإنتاج، والافتقار إلى القوى العاملة المدربة(٢).

ونظرا للنمو المتوقع في إنتاج السلع الهندسية، فقد أولتها الحكومة الباكستانية أولوية قصوى في السياسات الصناعية المتعاقبة، كما أعلنت عن العديد من الحوافز من أجل تشجيع الشركات الأجنبية للاستثمار في هذا القطاع من خلال المشروعات المشتركة والتعاون التقني مع الشركات المحلية. وقد تم إلزام الشركات العاملة في هذا القطاع بنسبة تصل إلى ٨٠% من المكون المحلي. كذلك، تصل نسبة المحتوى المحلي إلى ١٠٠% في المحركات الكهربائية والمضخات. أما في قطاع صناعة السيارات فإن نسبة المكون المحلي تتراوح ما بين ٥٨% إلى ٧٢%. يضاف إلى ذلك، أن الحكومة قد تبنت برنامجًا خاصًا بتنمية موردي قطاع الصناعات الهندسية المحلية من أجل إنتاج منتجات ذات جودة عالية قادرة على المنافسة العالمية. ويطلب من الشركات العاملة في هذا القطاع، في إطار هذا البرنامج، تطوير مكونات الإنتاج محليًا، أو استخدام المكونات المصنوعة محليًا. وقد

(1) Trade Policy Review Mechanism Pakistan, Report by the Government, C/RM/G/50, Jan. 1995, P. 6. Available at: https://www.wto.org/gatt_docs/English/SULPDF/90080593.pdf

(2) MAHMOOD (Z.); Pakistan: The Impact of Economic Liberalisation on Poverty, Islamabad: Sustainable Development Policy Institute, Working Paper Series No. 43, 1999, P.3. Available at: http://www.sdpi.org /publications/files/W43-Pakistan%20%20The%20Impact%20of%20Economic.pdf; GOVERNMENT OF PAKISTAN: Pakistan Economic Survey, Ministry of Finance, Islamabad, 2005, PP. 40:43. Available at: http://121.52.153.178:8080/xmlui/bitstream/handle/123456789/6553/Pakistan%20Economic%20Survey%202005-2006.PDF?sequence=1&isAllowed=y

نتج عن ذلك، زيادة حصة المكونات المحلية الداخلة في الإنتاج[١].

رابعًا: موقف إثيوبيا من تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة:

تفرض سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر التي تتبعها إثيوبيا على الشركات الأجنبية قيودًا خاصة بمتطلبات المحتوى المحلي، والقيود على الصادرات، أو الصرف الأجنبي.

١- متطلبات المحتوى المحلي:

على الرغم من أن إعلانات الاستثمار في إثيوبيا لا تفرض أي شروط ذات أهمية تتعلق باستخدام المواد الخام المنتجة محليًا أو غيرها من المدخلات، إلا أن أنه من الأهمية بمكان النظر في التشريعات الأخرى ذات الصلة، والتي يمكن أن تتضمن أية متطلبات خاصة بالمصدر المحلي. وفي هذا الصدد، نجد أن نظام حوافز التصدير التجاري تهدف إلى توسيع الصادرات من السلع المصنعة، ولجذب المستثمرين المحليين والأجانب العاملين في الأنشطة التي تدر مزيدًا من العملات الأجنبية[٢]. ووفقًا لهذا النظام، يستفيد من برنامج الإعفاء التحفيزي، الأشخاص أو المنظمات، الذين يقومون بتصدير منتجاتهم سواء كان ذلك بشكل كلي أم جزئي، أو حتى بشكل عرضي. ولا يستفيد هؤلاء من برنامج الإعفاء إذا كانت المواد الخام المستوردة تعادل في سعرها وجودتها المواد الخام المتوفرة محليًا[٣].

ولا شك أن ربط ميزة الإعفاء الضريبي للمنتجات الموجهة للتصدير باستخدام المواد الخام المتوفرة محليًا متى كانت مساوية لها من حيث السعر والجودة، قد يشكل مخالفة لاتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة؛ لأنه يتطلب استخدام هذه المدخلات المحلية بشكل غير مباشر[٤].

يضاف إلى ذلك، ما يوجد من تعارض بين اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة والحكم

---

(1) UNCTAD; Elimination of TRIMS, Op., Cit., P. 75.
(2) OECD Reviews of Foreign Direct Investment: Estonia 2001, P. 61.
(3) U.S. Department of State; Ethiopia Investment Climate Statement 2015, P. 11. Available at: http://www. state.gov/documents/organization/241767.pdf; See also: Investment Proclamation No.249/2001.
(4) ANDERSEN (B.) and AARSETH (W.); Local Content Strategy: solution for successful global oil and gas projects in emerging economies, 2013, P. 15. Available at: http://www. diva-portal.org/smash/get/diva2: 644230/FULLTEXT01.pdf; See also: UNCTAD; Elimination of TRIMS, Op., Cit., P. 45.

الوارد في المادة الثامنة من المرسوم رقم ٢٠٠٣/٨٤ الصادر عن مجلس الوزراء والمتعلق بحوافز الاستثمار والمناطق الاستثمارية، والتي تجيز للمستثمر، وبدون رسوم جمركية، استيراد السلع الرأسمالية ومواد البناء اللازمة لإنشاء المشروعات الجديدة، أو التوسع في المشروعات القائمة أو تحديثها[١].

٢- قيود الصرف الأجنبي:

رغم عدم وجود قيود صريحة تتعلق بالنقد الأجنبي في نظام الاستثمار في إثيوبيا، إلا أنه يمكن أن نستشف بعض هذه القيود في لوائح تنظيمية أخرى. فعلى سبيل المثال، فإنه وفقًا لتوجيهات البنك الوطني في إثيوبيا، يجب على المستوردين الذين يرغبون في الحصول على العملات الأجنبية أن يقدموا طلبًا بذلك مشفوعًا بوثائق الاستيراد. أما من يرغب من المستوردين في الاستيراد بطريق الدفع مقدمًا، فعليه أن يقدم خطاب ضمان لدخول السلع المستوردة إلى البلاد[٢].

ويتضمن القانون الذي ينظم القروض والتحويلات الخارجية للأموال ضوابط الحصول على النقد الأجنبي. وعلى الرغم من أن نظام الاستثمار الأثيوبي يسمح بالتدفق الحر للأموال، إلا أنه يوجب عرض أية قروض أجنبية تحتاج إلى إعادة التسديد الخارجي على البنك الوطني وإلا لن يسمح بإخراج هذه الأموال لسداد القرض[٣].

وتقضي ضوابط تحويل الأموال للخارج والتي يتضمنها القانون بأنه يكون لأي مستثمر أجنبي الحق، فيما يتعلق بالاستثمارات المصرح بها، إجراء تحويل للأرباح والفوائد التي تجنى من الاستثمار؛ فضلا عن أصل الدين والفوائد المستحقة على القروض الخارجية؛ والمدفوعات المتعلقة باتفاقات نقل التكنولوجيا المسجلة وفق قانون الاستثمار، وعائدات بيع أو تصفية الشركات، وعائدات

(1) Article 8 of Regulation No. 84/2003.
(2) National Bank of Ethiopia. Directive to Transfer NBE's Foreign Exchange Functions to Commercial Banks Directive No.FXD/07/1998, article 5.1; See also: Directive No. Fxd/19/2001, Amendment to Directive No. Fxd/07/1998. Available at: http://www.nbe.gov.et/pdf/Consolidated%20Forex.pdf
(3) HILL (C.W.L.); International Business: Competing in the Global Market, McGraw-Hill Higher Education, 9th ed., July 2012, P. 180; See also: The Business of Excellence Investment Guide to Ethiopia, 2007, P. 31.

نقل ملكية الأسهم أو الملكية الجزئية للشركة إلى المستثمر المحلي[١].

وينص إعلان الاستثمار أيضًا على أنه يسمح للمستثمرين الأجانب بفتح حسابات بالعملات الأجنبية في البنوك المحلية المرخصة وفقًا لتوجيهات البنك الوطني الإثيوبي، وذلك فيما يتعلق بالمعاملات المرتبطة باستثماراتهم. ولا يسمح البنك الوطني بتلقي تحويلات منتظمة من العملات الأجنبية من الخارج إلا من العملاء المرخص لهم بفتح حسابات بالعملة الأجنبية، وكذلك التجار القائمين على تصدير السلع والخدمات[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن الفقرة ٢ (ب) من القائمة التوضيحية لاتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة تتحدث عن القيود الكمية على واردات المنشأة من السلع المستخدمة في الإنتاج المحلي عن طريق تقييد حصولها على العملة الأجنبية بمبلغ يتناسب مع تدفقات العملة الأجنبية التي ترجع إلى المنشأة. وعلى الرغم من أن توجيهات البنك الوطني الإثيوبي تربط بشكل واضح بين فتح رصيد حساب بالعملة الأجنبية، وبين تدفقات النقد الأجنبي من المشروع الاستثماري، إلا أن هذا الإجراء لا يتعلق بتقييد الواردات، بقدر تعلقه بضوابط فتح حسابات بالعملة الأجنبية[٣].

وفي ضوء الممارسة العملية، نجد أن البنك الوطني الإثيوبي يضع تنظيمًا شاملا للمعاملات التي تنطوي على العملة الأجنبية. ويتعلق هذا التنظيم بالمدفوعات من النقد الأجنبي التي يجريها الأفراد، والمنظمات، والمؤسسات، للحصول على السلع والخدمات. وإذا كان هذا التنظيم لا يبدو، للوهلة الأولى، متعارضًا مع اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، إلا أنه يتضمن العديد من القيود منها؛ تقديم شهادة الضرائب للسماح بإعادة تحويل العوائد المتحصلة من الاستثمار، القيود المفروضة على الوفاء بالقروض وغيرها من التمويلات الخارجية المتعاقد عليها قانونًا، القيود المتعلق بسداد القروض الخاصة بالشركاء الأجانب، وضرورة تقديم شهادة براءة ذمة من البنك

(1) WEISSLEDER (L.); Foreign Direct Investment in the Agricultural Sector in Ethiopia, University of Bonn, Oct. 2009, PP. 23:24. Available at: https://www.boell.de/sites/default/files/assets/boell.de/images/download_de/ecology/FDIs_Ethiopia.pdf. See also: U.S. Department of State; Ethiopia Investment Climate Statement 2015, Op., Cit., P. 11. See also: Article 20 of Investment Proclamation No.280/2002.

(2) The operation of Foreign Exchange Bureaux Directive No.FXD/09/1998, Article 5; See also: U.S. Department of State; Ethiopia Investment Climate Statement 2015, Op., Cit., P. 12.

(3) ANDERSEN (B.) and AARSETH (W.); Op., Cit., P. 15.

الوطني الإثيوبي للحصول على تصاريح الاستيراد[١].

٣- القيود المتعلقة بالتصدير:

لا توجد، في الوقت الحالي، قيود كمية كبيرة على التصدير في إثيوبيا. ومع ذلك، توجد بعض القيود التي من الممكن أن تتعارض مع اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة منها[٢]؛ حظر تصدير الجلود الخام، وحظر تصدير الحيوانات غير الأليفة، فضلا عن حظر تصدير البذور[٣].

وعلى الرغم مما تسوقه الحكومة الإثيوبية من مبررات تتعلق بحظر تصدير الجلود، وأن ذلك بغرض خدمة أهداف التنمية في صناعة الجلود الوطنية، فضلا عن حماية وتشجيع المنتجين المحليين، إلا أن هذا الحظر يمكن أن يمثل انتهاكًا لاتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة[٤].

---

(1) UNCTAD; Foreign Direct Investment And Performance Requirements: New Evidence From Selected Countries, United Nations, 2003, P. 21. Available at: http://unctad.org/en/Docs/iteiia20037_en.pdf

(٢) تحظر المادة ١/١١ من اتفاقية الجات فرض أية قيود كمية على الصادرات من السلع. كذلك، تحظر الفقرة ٢/ج من القائمة التوضيحية لاتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة كافة التدابير التي تتعارض مع المادة ١١ من اتفاقية الجات التي تنطوي على القيود المفروضة على الشركات على تصدير السلع، سواء كان ذلك محددًا من حيث منتجات بعينها، أو حجم أو قيمة هذه المنتجات، أو من حيث نسبة حجم أو قيمة الإنتاج المحلي لهذه السلع والمنتجات.

(3) UNCTAD; Elimination of TRIMS, Op., Cit., P. 113.

(4) TE VELDE (D.W.) and el.; Op., Cit., P. 17

الخاتمـــة

من خلال عرضنا للإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية محل الدراسة يتبين لنا مدى أهمية السياسات التشريعية والتنظيمية التي تتبعها الدول المضيفة على حجم ونوعيـــة الاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها. يضاف إلى ذلك، أنه كلما خفضت تلك الدول من القيـــود التـــي تفرضها على المستثمرين الأجانب، واتجاهها نحو تحرير اقتصادها كلما ساهم ذلك في جذب مزيـــد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، وبما يسهم في تحقيق رخائها الاقتصادي.

ويعالج اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة العديد من التدابير التي تفرضها الدول المضيفة على المشروعات الاستثمارية والتي تمثل تشويها لحركة لحركة التجارة الدولية – من وجهة نظـــر الدول الكبرى– بينما ترتبط في الوقت ذاته، من وجهة نظر الدول المضيفة، بتحقيـــق العديـــد مـــن الأهداف؛ مثل تحقيق التوازن في الميزان التجاري، وموازنة النقد الأجنبي وذلك من خلال تحديـــد قيمة النقد الأجنبي المتاح للمستثمر لتمويل وارداته، ومنها أيضًا العمـــل علـــى تـــشجيع اســـتخدام المنتجات المحلية وهو ما يعرف بشرط المكون المحلي؛ حيث تفرض الدول المضيفة على المستثمر أن يستخدم مستلزمات إنتاج من مصادر محلية، ومنها أيضًا متطلبات الأداء التصديري، وبموجبـــه يلتزم المستثمر بتصدير نسبة أو كمية محددة من حجم إنتاجه أو من قيمته بهدف زيادة رصيد البلـــد المضيف من النقد الأجنبي.

وقد تبين لنا، من خلال هذا البحث، ما يلي:

- كان للإصلاحات التي أدخلت على الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محـــل الدراسة، وما نتج عنه من رفع القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي، أثر بالغ في تعزيـــز الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الدول، وانعكس ذلك على إحداث طفرة كبيرة في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.
- عند البحث في مدى الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر واتفاق تدابير الاستثمار المتـــصلة بالتجارة، فلا يمكن إغفال الظروف التي يمر بها الاقتصاد العالمي، وانعكاساته على اقتـــصادات الدول؛ فقد رأينا كيف أثرت الأزمة العالمية على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلـــى الأرجنتين والبرازيل، كذلك فقد تأثرت الأرجنتين سلبيا بخفض سعر صرف العملة البرازيلية.

- استفادت الدول محل الدراسة من الفترة الانتقالية التي منحها اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة للدول النامية والأقل نموًا في تعزيز قدراتها التكنولوجيا، والارتقاء بمستوى صناعاتها المحلية بما يضمن عدم الإضرار بمصالحها الوطنية.

- لم يقتصر استخدام تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة على الدول النامية فقط، بل تم استخدامها من قبل الدول المتقدمة أيضًا. بيد أن هناك اتجاها متزايدا نحو إزالة هذه التدابير في العديد من الدول الأعضاء منذ أواخر عام ١٩٨٠.

- توجد العديد من السياقات المختلفة التي يتم بها فرض تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة؛ فقد ترد ضمن القوانين واللوائح المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر وبالتزامن مع برامج حوافز الاستثمار، كما قد يتم استخدامها كإحدى سياسات التنمية بشكل عام، أو في قطاع الصناعة بشكل خاص.

- هناك بعض الفروق الجوهرية فيما يتعلق بتأثير تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة في قطاعات محددة، وطبيعة أو نوع الإجراء أو التدبير المستخدم؛ فعلى سبيل المثال، نجد أن متطلبات المكون المحلي يعد الإجراء الأكثر استخدامًا في قطاع صناعة السيارات، في حين يكثر استخدام متطلبات الحد الأدنى للتصدير في قطاع الحاسب الآلي والإلكترونيات.

- تسعى الدول، سواء المتقدمة أم النامية، إلى تحقيق بعض الأهداف من خلال تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة؛ كحماية الصناعات الناشئة في البلد المضيف، والاستفادة من الموارد الطبيعية وتعويض الآثار الاجتماعية للأنشطة الاستثمارية، هذا فضلا عن حماية بعض القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية الاستراتيجية الخاصة؛ مثل قطاعات؛ الطاقة والاتصالات والمواصلات.

- فشل تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة في تحقيق الأهداف التي فرضت من أجلها؛ حيث لم تحقق التنمية التكنولوجية المرجوة. كذلك لم تسهم في تدريب العمالة سواء الفنية أم الإدارية في الدول النامية، مما أدى في النهاية إلى سوء إدارة الشركات المحلية، كما أنها لم تنجح في تحقيق زيادة تذكر في المدخرات من النقد الأجنبي.

قائمة المراجع

- BOOKS AND ARTICLES **- الكتب والمقالات:**

- **ADO (R.);** Local content policy and the WTO rules of trade-related investment measures (TRIMS): The Pros and Cons, International Journal of Business and Management Studies, Vol. 2, Issue (1), 2013. Available at: http://universitypublications.net/ijbms/0201/pdf/RHS405. pdf
- **ANDERSEN (B.) and AARSETH (W.);** Local Content Strategy: solution for successful global oil and gas projects in emerging economies, 2013. Available at: http://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:644230/ FULLTEXT01.pdf.
- **ANWAR (T.);** Impact of Globalization and Liberalization on Growth, Employment and Poverty: A Case Study of Pakistan, United Nations University, World Institute for Development Economics, (WIDER Discussion Paper No. (WDP 2002/17), 2002.
- **ASALI (M.), ADBEL (G.), WALTER (M.) and ESPINASA (R.);** Energy Reform and Local Content in Mexico: Effects in the Mining Sector, Inter-American Development Bank, 2015. Available at: https:// publications.iadb.org/bitstream/handle/11319/6891/Energy%20Reform%20and%20Local%20Content%20Mining%20Sector%20(Final).pdf?sequence=2
- **ASSEFA (H.), BIENEN (D.) and CIURIAK (D.);** Ethiopia's Investment Prospects: A Sectoral Overview, African Review of Economics and Finance Journal, Vol. 4, Issue (2), 2013. Available at: http://www.ajol. info/index.php/aref/article/viewFile/91174/80616.
- **AVERYT (W.F.);** Canadian and Japanese Foreign Investment Screening, Columbia Journal of World Business, Vol., 21, Issue (4), 1986.
- **BELDERBOS (R.), CAPANNELLI (G.) and FUKAO (K.);** The local content of Japanese electronics manufacturing operations in Asia, In The Role of Foreign Direct Investment in East Asian Economic Development, NBER-EASE Volume 9, University of Chicago Press, 2000. Available at: http://papers.nber.org/books/ito_00-2.
- **BOUZAS (R.) and CHUDNOVSKY (D.);** Foreign Direct Investment and Sustainable Development: The Recent Argentine Experience, Country

Report, International Institute for Sustainable Development, 2004. Available at: http://www.iisd.org/pdf/2004/investment_country_report_argentina.pdf

- **BROOKS (D.H.), FAN (E.X.) and SUMULONG (L.R.);** Foreign direct investment in developing Asia: trends, effects, and likely issues for the forthcoming WTO negotiations, 2003. Available at: http://www.adb.org/sites/default/files/publication/28330/wp038.pdf
- **CABALLERO (A. I.);** Inward FDI in Argentina and its policy context, Transnational Corporations Review, Vol. 4, No. (1), 2012. Available at: http://www.tnc-online.net/pic/20150207120050700.pdf
- **CHAPARRO (J.) and GABRIELA (D.A.L.);** Sectoral and Regional Allocation of Foreign direct Investment in Mexico, University of Economics, Prague, Faculty of International Relations Working Papers, Volume VII, Jun. 2013. http://vz.fmv.vse.cz/wp-content/uploads/06_Lourdes2120.pdf
- **CLINE (W. R.);** restoring economic growth in Argentina, World Bank Publications, Vol. 3158, 2003.
- **CONKLIN (D.) and LECRAW (D.);** Foreign Ownership Restrictions and Liberalization Reforms, Ashgate, 1997.
- **CROOME;** Reshaping the World Trading System: A History of the Uruguay Round, Geneva, World Trade Organization, 1995. https://www.hse.ru/data/2011/12/05/1271919456/Reshaping%202_e.pdf
- **DAHL (E.);** Argentina's System of Foreign Investments, Fordham International Law Journal, Vol. 6, Issue (1), 1982. Available at: http://ir.lawnet.fordham.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1056&context=ilj
- **DUSSEL (P.E.);** the Impact f Foreign Direct Investment in Mexico, Working Group on Development and Environment in the Americas, April 2008. Available at: https://ase.tufts.edu/gdae/Pubs/rp/DP11Dussel%20PetersApr08.pdf;
- **ROSEN (D.);** Behind the Open Door: Foreign Enterprises in the Chinese Marketplace (Washington, DC: Institute for International Economics), 1999.
- **ESFAHANI (HS);** Institutions, private sector participation, and infrastructure development in Pakistan, Background Paper for Pakistan Project, Washington, D.C., The World Bank, 2010.

- **GALAN (B.I.V.);** The effect of trade liberalization and foreign direct investment in Mexico, PhD, Department of Economics, School of Social Sciences, The University of Birmingham, Oct. 2006. Available at: https://core.ac.uk/download/files/121/77825.pdf.
- **GOLDSTEIN (A.);** Foreign Direct Investment and Mexican Development-A Look at Recent Trends, Law and Business Review of the Americas, Vol. 16, 2010. Available at: http://studentorgs.law.smu.edu/getattachment/International-Law-Review-Association/Resources/LBRA-Archive/16-4/3-Goldstein.pdf.aspx
- **HAILE (G.A.) and ASSEFA (H.);** Determinants of Foreign Direct Investment in Ethiopia: A time-series analysis, paper presented at the 4th International Conference on the Ethiopian Economy, 10-12 Jun 2006, Addis Ababa, Ethiopia, 2006. Available at: http://westminsterresearch.wmin.ac.uk/ 2892/1/Haile_Assefa_ 2006_final.pdf.
- **HAO (M.) et al;** Local Content Requirements in British Columbia's Wind Power Industry, Pacific Institute for Climate Solutions, University of Victoria, 2010. Available at: http://pics.uvic.ca/sites/default/files/uploads/publications/WP_Local_Content_Requirements_December2010.pdf
- **HILL (C.W.L.);** International Business: Competing in the Global Market, McGraw-Hill Higher Education, 9th ed., July 2012.
- **HUDNOVSKY (D.) and LÓPEZ (A.);** Foreign investment and sustainable development in Argentina, PP.5:6. Available at: https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/857argentina.pdf
- **KHALSA (A.);** Meeting local content requirements in Mexico IOCs entering Mexico will need to overcome local content challenges to establish successful operations, April, 2015. Available at: http://paigepr.com/wp-content/uploads/2015/03/IndPULSE-APR.pdf.
- **KHAN (A. H.);** Foreign Direct Investment in Pakistan: Policies and Trends, the Pakistan Development Review, Vol. 36, Issue 4 Part II, 1997. Available at: http://www.pide.org.pk/pdf/PDR/1997/Volume4/959-985. pdf.
- **KHAN (A.H.) and KIM (Y.H.);** Foreign direct investment in Pakistan: policy issues and operational implications, EDRC (Economics and Development Resource Center) Report Series No. 66, 1999. Available at: http://www.adb.org/sites/default/files/publication/28178/er066.pdf.
- **KHAN (M.A.) and KHAN (S.A.);** Foreign direct investment and economic growth in Pakistan: A sectoral analysis, Pakistan Institute of

Development Economics Islamabad PIDE, working papers, No. 67, 2001. Available at: http://workspace.unpan.org/sites/internet/Documents/ UNPAN93987.pdf

- **KHAN (R.E.A.) and NAWAZ (M.A.);** Economic Determinants of Foreign Direct Investment in PAKISTAN, Journal of Economics, Vol. 1, Issue (2), 2010. Available at: https://www.econ-jobs.com/research/9515-Economic-Determinants-of-Foreign-Direct-Investments-in-Pakistan.pdf.
- **KOSLOW (L.E.);** "Mexican Foreign Investment Laws: An Overview", William Mitchell Law Review, Vol. 18, Issue (2). Available at: http://open.wmitchell.edu/wmlr/vol18/iss2/5
- **LEATHLEY (CH.);** International dispute resolution in Latin America: an institutional overview, Kluwer Law International, 2007.
- **LEC (S.);** The Petroleum sector value chain, In: TORDO (S.), TRACY (S.) and ARFAA (N.); National Oil Companies and Value Creation, World Bank, Washington D.C., World Bank Working Paper, No. 218, 2011, PP. 8:10. Available at: http://siteresources.worldbank. org/INTOGMC/ Resources/9780821388310.pdf.
- **MAHMOOD (Z.);** Pakistan: The Impact of Economic Liberalisation on Poverty, Islamabad: Sustainable Development Policy Institute, Working Paper Series No. 43, 1999. Available at: http://www.sdpi.org/publications/ files/W43Pakistan%20%20The%20Impact%20of%20Economic.pdf.
- **MAHMOOD (Z.);** WTO and Pakistan: Opportunities and Policy Challenges, T the Pakistan Development Review, Vol. 37 Issue (4), Part II, (Winter 1998). Available at: http://www.pide.org.pk/pdf/PDR/998/ Volume4/687-701.pdf
- **MÁTTAR (J.) and PERES (W.);** Foreign investment in Mexico after economic reform, United Nations Publications, No. 10, July 2002. http://www. networkideas.org/featart/sep2002/mexico.pdf.
- **MAVIGLIA (S.F.);** "Mexico's Guidelines for Foreign Investment: The Selective Promotion of Necessary Industries", American Journal of International Law, Vol. 80, No. 2, (Apr., 1986).
- **MELITZ (M. J.);** When and how should infant industries be protected? Journal of International Economics, Vol. 66, Issue (1), 2005. Available at: https://dash.harvard.edu/bitstream/handle/1/3228378/melitz_infant.pdf?seq uence=2

- **MORENO (J.C.) and ROS (J.);** Market Reform and the Changing Role of the State in Mexico: A Historical Perspective, Empirical Studies: The State, Markets and Development, KWANKIN, MIT Press, 1994.
- **OGRI (O. R.);** A Review of the Nigerian Petroleum Industry and the Associated Environmental Problems, the Environmentalist, Volume 21, Issue (1), 2001.
- **OSZLAK (O.);** Building capacities for governance in Argentina, In World Conference on Governance, Manila, 1999.
- **PACHECO-LÓPEZ (P.);** Foreign direct investment, exports and imports in Mexico, Department of Economics Discussion Paper, University of Kent, Working Paper No. 04. Available at: http://www.econstor.eu/ bitstream/10419/68087/1/387227547.pdf
- **PETERS (E.D.) and KIM (K.S.);** From trade liberalization to economic integration: The case of Mexico, Helen Kellogg Institute for International Studies, University of Notre Dame, Working Paper (No. 187), 1993. Available at: https://kellogg.nd.edu/publications/workingpapers/WPS/187. pdf
- **REMLA (K.);** The Impact of Foreign Direct Investment on Poverty Reduction In Ethiopia: Cointegrated Var Approach, Master Degree, Addis Ababa University, Ethiopia, Dec., 2012. Available at: http://etd.aau.edu.et/ bitstream/123456789/2621/3/Remla%20Kedir.pdf.
- **SAFARIAN (A.E.),** Multinational Enterprise and Public Policy: A Study of the Industrial Countries, Edward Elgar, Jan, 1993.
- **SHAFAEDDIN (M.);**
  - Free trade or fair trade?, An enquiry into the causes of failure in recent trade negotiations, UNCTAD/OSG/DP/153, December 2001. Available at: http://unctad.org/ en/docs/dp_153.en.pdf
  - What Did Frederick List Actually Say? Some Clarifications on the Infant Industry Argument, UNCTAD/OSG/DP/149, July 2001. Available at: http://unctad.org/en/docs/dp_149. en.pdf
- **SHAHZAD (N.) and ZAHID (M.);** The Determinants of Foreign Direct Investment in Pakistan, Abasyn University Journal of Social Sciences, Vol. 4, Issue (2), 2012. Available at: http://aupc.info/wp-content/uploads/ 2012/10/AJSS.Determinants-Vol-51-paper-8.pdf

- **TE VELDE (D.W.), FAHNBULLEH (M.) and LONDON (S.E.);** Investment related provisions in regional trade agreements, DFID project on Regional Integration and Poverty, Overseas Development Institute, London, 2003. Available at: http://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/1930.pdf.
- **TEKA (H.G.);** Determinants and Impediments of FDI inflows in Ethiopia: A Firm Level Investigation, (UCSC), ASERI (Postgraduate School of Economics and International Relations), Milan, Italy, 2014. Available at: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/55955/1/MPRA_paper_55955.pdf
- **VARGAS (J.A.);** Mexico's Foreign Investment Act of 1993, Loyola of Los Angeles International and Comparative Law Review, Vol. 16, 1994. Available at: http://digitalcommons.lmu.edu/ilr/vol16/ iss4/3.
- **VELOSO (F. M.);** Understanding Local Content Decisions: Economic Analysis and an Application to the Automobile Industry, Journal of Regional Science, Vol. 46, Issue (4), 2006.
- **WALDKIRCH (A.);** The effects of foreign direct investment in Mexico since NAFTA, The World Economy Journal, Vol. 33 (5). Available at: https://core.ac.uk/download/files/432/12015816. pdf.
- **WALDKIRCH (A.);** the New Regionalism' and Foreign Direct Investment: The Case of Mexico", Journal of International Trade and Economic Development, Vol. 12, No. 2, June 2003.
- **WARNER (M.);** Local Content in Procurement: Creating Local Jobs and Competitive Domestic Industries in Supply Chains, Greenleaf Publishing, 2011. Available at: http://www.greenleaf-publishing.com/content/pdfs/ local_content_intro.pdf
- **WEISSLEDER (L.);** Foreign Direct Investment in the Agricultural Sector in Ethiopia, University of Bonn, Oct. 2009. Available at: http://www.globalbioenergy.org/uploads/media/0910_Weissleder_-_Foreign_direct_investment_in_the_agricultural_sector_in_Ethiopia.pdf
- **WENNMANN (A.);** Sharing natural resource wealth during war-to-peace transitions, High value natural resources and post-conflict peace-building, Centre of Conflict, Development and Peace-building, Graduate Institute of International and Development Studies.

- **WHITING (V.);** the Political Economy of Foreign Investment in Mexico: Nationalism, Liberalism, and Constraints on Choice, Journal of Latin American Studies, (Baltimore and London: The Johns Hopkins University Press, 1992), Vol. 25, Issue (3), Oct. 1993.
- **WORKNEH (A.M.);** Factors Affecting FDI Flow in Ethiopia: An Empirical Investigation, International Journal of Current Research, Vol. 7, Issue (2), Feb., 2015. Available at: http://citeseerx.ist.psu.edu/ viewdoc/download?doi=10.1.1.677.2278&rep=rep1&type=pdf.
- **YUAN (A.);** "China's Entry into the WTO: Impact on China's Regulating Regime of Foreign Direct Investment", International Lawyer, Vol. 35, Issue (1), 2001.

- THESIS **- الرسائل:**

- **ESHETE (B.) and GEBRE (T.);** Foreign Direct Investment Development between European Union and Least Developed Countries: Business Opportunities in Ethiopia, Thesis, Degree Program in International business, University of Applied science, May 2012. Available At: https://www.pdffiller.com/en/ project/61710590.htm?form_id=49160371
- **MITIKU (G.T.),** Foreign Direct Investment and Ethiopian Economy: A Trend, Determinant and Impact Analyses, Doctoral dissertation, Mekelle University, 2013.
- **NEGASH (SH.);** Assessment of Foreign Direct Investment Effectiveness In Development And Its Challenges And Prospects: The Case Of Special Zone Of OROMIA, Thesis, Addis Ababa University, Faculty of Business and Economics, Department of Public Administration and Development Management, June 2014. Available at: http://etd.aau.edu.et/bitstream/ 123456789/5114/1/ Shiferaw%20Negash.pdf

- REPORTS **- التقارير:**

- Doing Business In Mexico, 2015, Chapter 5. Available at: http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/EY-doing-business-mexico-2015-english/$FILE/EY-doing-business-mexico-2015-english.pdf
- ETHIOPIA INVESTMENT COMMESION: Ethiopia: A Preferred Location for Foreign Direct Investment in Africa: An Investment Guide to Ethiopia 2015. Available at: http://www.thiopianembassy.org/PDF/ Ethiopia_Investment_Guide_2015.pdf

- OECD (1996-a), OECD Reviews of Foreign Direct Investment: France. Available at: http://www.oecd-ilibrary.org/finance-and-investment/oecd-investment-policy-reviews_19900910
- OECD (2014), Southeast Asia Investment Policy Perspectives. Available at: https://www.oecd.org/daf/inv/investment-policy/Southeast-Asia-Investment-Policy-Perspectives-2014.pdf
- OECD Reviews of Foreign Direct Investment: Estonia 2001. http://www.oecd-ilibrary.org/finance-and-investment/oecd-reviews-of-foreign-direct-investment_20743734
- Trade Policy Review Mechanism Pakistan, Report by the Government, C/RM/G/50, Jan. 1995. Available at: https://www.wto.org/gatt_docs/English/SULPDF/90080593.pdf
- UNCTAD: Measuring Restrictions on FDI in Services in Developing Countries and Transition Economies, 2006. Available at: http://unctad.org/en/Docs/iteiia20061_en.pdf
- UNCTAD; Elimination of TRIMS: The experience of Selected Developing Countries, United Nations, New York and Geneva, 2007. Available at: http://unctad.org/en/Docs/iteiia20076_en.pdf
- UNCTAD; Foreign Direct Investment and Performance Requirements: New evidence from selected Countries, United Nations, New York and Geneva, 2003. Available at: http://unctad.org/en/ docs/iteiia20037_en.pdf.
- UNCTAD; Investment Country Profiles Argentina, February 2012. Available at: http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/webdiaeia2012d5_en.pdf
- UNCTC (1983-b), National Legislation and Regulations Relating to Transnational Corporations, New York, United Nations.
- UNCTC (1991b), The Impact of Trade-Related Investment Measures on Trade and Development. (New York: United Nations).
- WTO (1998), the Impact of Investment Incentives and Performance Requirements on International Trade, WT/WGTI/W/56, 30 September 1998, (Geneva: WTO). Available at: https://docs.wto.org/dol2fe/Pages/FE_Search/ DDFDocuments/29240/Q/WT/WGTI/W56.pdf.

قائمة المحتويات

مقدمـــة البحث:..... ١

المبحث الأول: الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول النامية..... ٣

المطلب الأول: الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الأرجنتين والمكسيك ٤

أولا: الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الأرجنتين: ٤

١- الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الأرجنتين: ٤

٢- الاتجاهات الحديثة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: ٧

ثانيا: الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في المكسيك:..... ١١

١- السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر: ١٢

٢- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المكسيك:..... ١٧

المطلب الثاني: الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان وإثيوبيا ٢٠

أولا: الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان: ٢٠

ثانيا: الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في إثيوبيا: ٢٣

١- القطاعات الاقتصادية المفتوحة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر: ٢٥

٢- قيود ومتطلبات الملكية: ٢٦

٣- حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في إثيوبيا: ٢٦

ثالثا: أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في إثيوبيا:..... ٢٧

المبحث الثاني: العلاقة بين تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر..... ٢٩

المطلب الأول: أشكال وأهداف تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة ٣٠

أولا: آليات تطبيق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة: ٣٠

١- الالتزام بتدابير الاستثمار كشرط للحصول على ترخيص الاستثمار الأجنبي المباشر: ٣٠

٢- تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة كإحدى سياسات التنمية بصفة عامة: ٣٣

٣- فرض التدابير في سياق التشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر: ٣٤

٤- الربط بين تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة والحصول على حوافز الاستثمار: ٣٥

ثانيا: أهداف تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة: ٣٦

١- حماية الصناعات المحلية الناشئة: ٣٦

٢- الاستفادة من الموارد الطبيعية وتعويض الآثار الاجتماعية للأنشطة الاستثمارية: ٣٧

٣- تحقيق التوافق السياسي في البلد المضيف: ٣٨

٤- حماية بعض القطاعات الإستراتيجية: ٣٨

المطلب الثاني: تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة المطبقة في بعض البلدان النامية ٤٠

أولا: تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة في الأرجنتين: ٤٠

ثانيًا: تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة في المكسيك: ٤٤

ثالثًا: تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة في باكستان: ٤٨

رابعًا: موقف إثيوبيا من تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة: ٥٠

١- متطلبات المحتوى المحلي: ٥٠

٢- قيود الصرف الأجنبي: ٥١

٣- القيود المتعلقة بالتصدير: ٥٣

الخاتمـــة ٥٤

قائمة المراجع: ٦٢

قائمة المحتويات ٦٤